



**دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية
ومدي إنعكاس ذلك علي تفعيل القدرة التنافسية
للمنشأة (دراسة تطبيقية)**

**The Role of Governance Mechanisms in
Increasing The Effectiveness of the
Presentation of Financial Statements and
Its Impact on Activating the Facility's
Competitiveness (An Applied Study)**

د. حنان عبدالمنعم مصطفى حسن
مدرس محاسبة
المعهد العالي للدراسات النوعية - الجيزة
nona25012011@yahoo.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد الثامن . العدد الرابع عشر- الجزء الأول
يوليو ٢٠٢٢م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية، والذي ينعكس على زيادة قيمة المنشأة بما يحقق لها ميزة تنافسية في أسواق الأوراق المالية. كما تهدف هذه الدراسة إلى زيادة فعالية عرض القوائم المالية وذلك من خلال نظم الرقابة الداخلية والتحقق من صحة تطبيق آليات الحوكمة، حيث تعمل حوكمة الشركات على تحسين الأداء، بطريقة صحيحة وبالتالي تعتبر أداة قوية لزيادة القدرة التنافسية. ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات مع تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال التقارير السنوية للشركات ثم تحليل، وإستخراج النتائج بإستخدام الإختبارات الإحصائية التي تناسب طبيعة البيانات، والتي تتكون من أطراف منظومة الحوكمة من الهيئة التنظيمية والتي تشمل المدير التنفيذي، والإدارة، ومجلس الإدارة، والمساهمين، كما تشمل أصحاب المصالح مثل الموردين – الدائنين - العملاء . وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- ١- رفض فرض العدم الأول وقبول الفرض البديل: أي توجد علاقة معنوية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية والذي ينعكس على زيادة قيمة المنشأة.
- ٢- رفض فرض العدم الثاني وقبول الفرض البديل: أي توجد علاقة معنوية بين فعالية عرض القوائم المالية وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.
- ٣- رفض فرض العدم الثالث وقبول الفرض البديل: أي تتوسط فعالية عرض القوائم المالية العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات – القدرة التنافسية -التقارير المالية – آليات الحوكمة -أصحاب المصالح – حقوق المساهمين -مجلس الإدارة – قيمة المنشأة.

Abstract:

This study's purpose is to identify the role of governance mechanisms in increasing the effectiveness of the presentation of financial statements, and the extent of its reflection on the value of the facility for the purpose of achieving a competitive advantage in the stock markets. This study also aims to increase the effectiveness of the presentation of financial statements through internal control systems, and checking correctly, the application of governance mechanisms; as corporate governance improves performance, and consequently, is considered a powerful tool to increase competitiveness. For achieving this, the researcher has conducted an applied study where the sample is defined and the data of the study has been collected through annual reports of the companies, then analyzed. The results of the study are extracted using a number of statistical tests that fit the nature of the data, which consists of the parties of the governance system from the organizational body that includes: the CEO – the management - the board of directors - shareholders, and also stakeholders such as suppliers, creditors, and customers. The study concludes that the mechanisms of corporate governance have a supervisory role in increasing the effectiveness of the presentation of financial statements, which is reflected on the value of the facility in order to achieve a competitive advantage for companies, and reduce the negative effects that the company may bear.

Keywords: Corporate governance - competitive ability - financial reports - governance mechanisms - stakeholders - shareholder rights - board of directors – the facility value.

١/١ مقدمة البحث :

حظي موضوع حوكمة الشركات Corporate Governance بأهمية كبيرة من جانب الباحثين وممارسي مهنة المراجعة، والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية لما لهذا الموضوع من مساهمة في التأكيد على سلامة التقارير المالية والتقليل من وقوع الغش، وتفعيل جودة أداء وإستقلالية المراجعين . ويرجع الإهتمام بحوكمة الشركات إلي الإنهيارات العديدة التي أصابت الشركات الضخمة مثل بنك الإعتماد والتجارة الدولي، وما حدث لشركة أنرون للطاقة في أكتوبر عام ٢٠٠١، وإعلان إفلاسها وما ترتب علي ذلك من إساءة لسمعة شركة المحاسبة والمراجعة Arthur Anderson والتي كانت تعتبر من بين أكبر خمس شركات للمحاسبة والمراجعة في العالم وخروجها من سوق المهنة بالإضافة إلي ما أصاب شركة زيروكس، وشركة وولد كوم الأمريكية للإتصالات عام 2002 . يضاف إلي ذلك الإنهيارات التي سبق وأن حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997 . وقد أدي ذلك إلي ضرورة العمل علي تحقيق رقابة فعالة علي إدارة الوحدات الإقتصادية والحفاظ عليها وتحقيق مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع هذه الشركات، وهو الأمر الذي أظهر الحاجة الضرورية إلي تفعيل ما يعرف بحوكمة الشركات والتي أصبحت مصدراً مهماً لإعادة هيكلة الشركات (حسن، 2016).

كما حرصت المؤسسات الدولية على تناول قضية حوكمة الشركات ودورها في زيادة فعالية عرض القوائم المالية، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) والتي أصدرت في عام 1999 خمسة مبادئ للحوكمة إضافة إلى المبدأ السادس والذي تم إدراجه بعد مراجعة هذه المبادئ عام 2004، وذلك بهدف تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات، وتحقيق كفاءة الأسواق المالية وإستقرار الإقتصاد ككل وتطوير الأداء المالي للشركات. كما أن للحوكمة دوراً مهماً في سلوك متخذي القرارات، حيث أنه كلما كانت المعلومات المقدمة لهم تتصف بالشفافية، والمصادقية، والعدالة كلما إزدادت درجة الإعتماد على هذه المعلومات في المجالات المختلفة وهو الأمر الذي ينعكس بدوره على قيمة المنشأة. وتعتبر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وعرض القوائم المالية ذات إتجاهين حيث تتوقف مزايا، ومنافع الحوكمة على عرض القوائم المالية بما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين وإكتسابها سمعة حسنة وهو ما يعيد الثقة بها، وبسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما تعمل حوكمة الشركات على زيادة فعالية عرض القوائم المالية من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية، والتي تتضمن شمول التقارير المالية للشركات لجميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدميه هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة. لذلك يعد الإلتزام بآليات الحوكمة أمراً ومطلباً أساسياً لكل من الأطراف المستفيدة، والمحاسبين أنفسهم لما لها من أهمية كبيرة في مجال إتخاذ القرارات المختلفة للأطراف المستفيدة ومطلباً لما تقدمه المحاسبة، وأساساً لبقائها.

٢/١ مشكلة البحث Research Problem:

تهدف القوائم المالية إلي تقديم المعلومات المالية المطلوبة عن أي شركة، حيث يعتبر عرض القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات اللازمة للمستخدمين. ويتم إعداد هذه القوائم بما يحقق

مواصفات معينة، وذلك وفقاً لمجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي وبصورة متسقة. وتتركز إهتمامات المستثمرين على سلامة المركز المالي، ومدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح، ومدى تعرض حقوقهم للمخاطرة. إذ أن حقوقهم تمثل الضمانة الرئيسية والتي يتم تقديمها للدائنين، كما يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خاصة في ظل إرتباطهم أو إعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل. وتحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى إلتزام الشركات بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات، وقانون ضريبة الدخل والمبيعات. ويأتي ذلك من خلال الإلتزام بآليات الحوكمة بما يساعد على زيادة فعالية القوائم المالية والذي ينعكس على زيادة قيمة المنشأة.

و تكمن مشكلة البحث في الإجابة على العديد من التساؤلات والتي من أهمها:

- هل تؤثر آليات الحوكمة على عرض القوائم المالية ومن ثم على قيمة المنشأة؟
- هل يوجد تأثير لعرض القوائم المالية على زيادة قدرة المنشأة التنافسية؟

٣- هدف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث في تحديد دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية، ومدى إنعكاس ذلك على قيمة المنشأة بما يحقق ميزة تنافسية لها في أسواق الأوراق المالية. كما أن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي تساعد على زيادة فعالية عرض القوائم المالية من خلال نظم الرقابة الداخلية والتحقق من مدى صحة تطبيق آليات الحوكمة.

ويتفرع عن هذا الهدف العام، الأهداف الفرعية التالية:

- قياس تأثير آليات الحوكمة على فعالية عرض القوائم المالية وعلى قيمة المنشأة.
- قياس تأثير فعالية عرض القوائم المالية على تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.
- قياس مدى توسط فعالية عرض القوائم للعلاقة بين آليات الحوكمة والقدرة التنافسية للمنشأة.

٤- أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث بصفة عامة في تحديد مدى تحقيق آليات حوكمة الشركات لسلامة عرض القوائم المالية، ومدى تأثيرها على تفعيل القدرة التنافسية للمنشآت.

الأهمية العلمية: تظهر أهمية هذا البحث من خلال تناوله لقضية هامة، حيث تزايد الإهتمام بموضوع الحوكمة في السنوات الأخيرة بإعتباره يساهم في عدة جوانب إقتصادية، خاصة وأن التجارب الأخيرة أظهرت مدى تحقيق آليات حوكمة الشركات لسلامة عرض القوائم المالية، وقدرتها على تفعيل القدرة التنافسية للمنشآت.

الأهمية العملية: تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات التي توفرها للمستفيدين منها. وبالتالي يمكن القول بأن للحوكمة دوراً مهماً في توجيه سلوك منخذي القرارات. فكلما كانت المعلومات المقدمة تتمتع بالشفافية والمصداقية كلما زادت درجة الاعتماد عليها وبالتالي كلما زادت فعالية عرض القوائم المالية للمستخدمين مما يؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة.

٥- منهجية البحث :

يعتمد المنهج المستخدم في هذا البحث على الجمع بين الدراسة النظرية لأهم الدراسات والأدبيات المختلفة في الفكر المحاسبي ذات العلاقة بموضوع البحث وكذلك عمل دراسة تطبيقية. ينقسم منهج الدراسة إلى:

المنهج النظري: وسوف يتم من خلاله التعرف على الإطار المفاهيمي للموضوع، والتعرف على أهم الدراسات والأبحاث السابقة المرتبطة بموضوع البحث والاستفادة من نتائج وتوصيات هذه الدراسة.

المنهج التطبيقي: إذ يتضمن الجانب العملي لهذا البحث دراسة تطبيقية، والتي سيتم إجراؤها بهدف إختبار فروض البحث وتحليل وتفسير النتائج وتحديد مدى تحقيق أهداف البحث.

٦- خطة البحث :

لتحقيق هدف البحث سيتم تقسيم ماتبقي من البحث علي النحو التالي:

٧- الإطار النظري للحوكمة والعلاقة بين حوكمة الشركات وفعالية عرض القوائم المالية.

٨- دور حوكمة الشركات وتأثيرها في تفعيل القدرة التنافسية.

٩- الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث.

١٠- الدراسات التطبيقية.

١١- نتائج البحث وتوصياته.

٧- الإطار النظري للحوكمة والعلاقة بين حوكمة الشركات وفعالية عرض القوائم المالية

١-٧- مقدمة:

شهد معظم الدول سلسلة من الأزمات المالية المعاصرة المختلفة، والتي من أبرزها إنهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى وعلي رأسهم شركة Enron ، وشركة Worldcom الأمريكية، وما ترتب علي ذلك من خسارة المساهمين لأموالهم . ويرجع ذلك إلى ضعف آليات الرقابة على أنشطة الشركات المالية، ونقص الخبرة والمهارة بها، ووجود خلل في هياكل التمويل، وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لمواجهة الإلتزامات المستحقة عليها، وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية. وقد نتج عن هذه الإنهيارات فقد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وإنصراف المستثمرين عنها، وأيضاً فقد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة عدم الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، ومن ثم ظهر مصطلح حوكمة الشركات Governance Corporate بإعتبار أن الحوكمة تمثل مدخلاً معاصراً للرقابة على الشركات (محمود، 2016).

٧-٢ نشأة وتطور الحوكمة:

يرجع نشأة حوكمة الشركات إلي بداية القرن الماضي حيث برزت أهميتها كنتيجة لتبعيات مايسمي بمشكلة الوكالة الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة . وقد كان الباحثان Berle & Means هما أول من تناولوا قضية فصل الملكية عن الإدارة في عام 1932 . ونتيجة لتنامي وتزايد الشركات المساهمة في الدول المتقدمة برزت مشكلة الوكالة، والتي تقوم علي أساس أن المساهمين في الشركات المساهمة يوكلون مهمة إدارة الشركة إلي مجلس إدارة الوكيل Agent يتم إنتخابه، والذي يكون مسؤولاً عن الإدارة التنفيذية للشركة بإفتراض أن مجلس الإدارة سيبدل كل جهده لتحقيق أهداف المساهمين . ولكن الواقع قد أظهر بأنه ليس بالضرورة أن تتطابق أهداف المساهمين مع أهداف إدارة الشركة، وبالتالي تبرز مشكلة تضارب أو تعارض المصالح، حيث يتمثل هدف إدارة الشركة ، ومصالحها في تحقيق عوائد قصيرة الأجل علي إستثمارات الشركة بسبب إرتباط المكافآت والمزايا التي يحصلون عليها بالأرباح وهو الأمر الذي قد لايتمشي مع مصالح، وأهداف المساهمين والمستثمرين والذين يرغبون في تحقيق نمو طويل الأجل للشركة، هذا بالإضافة إلي المشاكل التي صاحبت ضعف الشفافية، والإفصاح وفي بعض الحالات ظهور الفساد الإداري والمالي، وتحديدأ لدي الإدارة التنفيذية العليا، ومن هنا برزت حوكمة الشركات (هيئة سوق المال، 2012) .

ولذلك أصدرت الولايات المتحدة قانون(Sarbanes Oxely Act (SOX) في عام 2002 ، وهو الأحدث في قانون الشركات منذ عهد روزفلت خلال الفترة من 1923 حتى 1945 ، حيث كان لهذا القانون تأثير كبير علي نظم الحوكمة السارية في الولايات المتحدة الأمريكية والشركات الأجنبية المقيدة ببورصة نيويورك . وقد كان من أهم التغيرات التي شملها هذا القانون فيما يتعلق بنظم الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية مايلي:

- أن الرئيس التنفيذي، ورئيس المجموعة المالية في الشركات لابد وأن يشهدا بصحة ودقة التقارير المالية الخاصة بالشركة.
- يجب علي الشركات أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بالتغيرات الكبيرة في الموقف المالي للشركة بصورة دورية وفي الوقت المناسب.
- يجب علي الشركات إعداد التقارير الخاصة بتقييم ووصف فعالية هيكل نظم الرقابة الداخلية وإجراءات التقرير المالي.

وقد كان هدف الولايات المتحدة من تمرير هذا القانون هو تحسين مسؤولية الشركات، والإفصاح المالي، ومحاربة الغش المالي والمحاسبي وإعادة الثقة للمساهمين (حسن، 2013).

ونظراً للإهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة حرص العديد من المؤسسات علي دراسة هذا المفهوم، وتحليله، ووضع معايير محددة لتطبيقه، والتي من بينها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية ممثلاً في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (سليمان، 2009).

٣-٧ مفهوم حوكمة الشركات :

تعددت الآراء بين مختلف الباحثين والكتاب في التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات. وسوف تستعرض الباحثة بعض المفاهيم علي النحو التالي:

تعتبر الحوكمة كلمة لاتينية مشتقة من كلمة (Gubnare) والتي تعني الحكم أو التوجيه. فقد عرف (World Bank, 2012) حوكمة الشركات علي أنها الهياكل والإجراءات التي توجه الشركات فيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الإدارة، والمساهمين، وأصحاب المصالح .

كما عرف (OECD,1999) حوكمة الشركات علي أنها النظام الذي يحدد تخصيص الحقوق والمسئوليات بين المديرين والمساهمين، وأصحاب المصالح، مع تحديد القواعد وإجراءات إتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركات . كما يوفر أيضا الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وسبل تحقيق الأهداف ومراقبة الأداء .

كما تم تعريف حوكمة الشركات طبقاً لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في فبراير 2011 بأنها مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها (فؤاد، 2016).

وترى الباحثة أن حوكمة الشركات تمثل نظاماً رقابياً فعالاً يتم بمقتضاه وضع القواعد والقوانين التي تحكم العلاقة بين جميع الأطراف، حيث أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يضمن للمساهمين حقوقهم، ويساعد الشركة علي تحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية.

٧-٤ خصائص حوكمة الشركات:

تشمل خصائص حوكمة الشركات الخصائص التالية (عبد الحفيظ ، 2015) :

أ-العدالة: يقصد بالعدالة الاعتراف بحقوق حملة الأسهم باعتبارهم أصحاب رأس المال في الشركات، مع المعاملة المتساوية بين الفئات المختلفة لحملة الأسهم، وبصفة خاصة أصحاب الأسهم من الأقلية والأجانب، هذا بالإضافة إلى الاعتراف بحقوق كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة واحترامها .

ب-الشفافية: وتشير إلي عرض المعلومات التي يحتاجها كافة الأطراف المتعاملة مع الشركات حول أدائها سواء من الناحية المالية أو التشغيلية، وأيضا المعلومات المتعلقة بأهداف الشركة، وعوامل المخاطرة التي تواجهها، ومدى استعداد الشركة لمواجهتها حتي يمكنها حماية إستثمارات الأطراف المختلفة المتعاملة معها .

ج-المساءلة: إذ يجب على حملة الأسهم بصفة خاصة وأصحاب المصالح بصفة عامة مساءلة مجلس الإدارة والمديرين باعتبارهم مفوضين لإدارة شؤون الشركة، ويرتبطون بالشركة بعلاقة مبنية علي الثقة، وما يترتب علي ذلك من قبولهم الضمني العناية، والولاء بالإضافة إلي عدم إستغلال الشخص لموقعه بالشركة لتحقيق مكاسب شخصية علي حساب المزاي الشخصية للآخرين.

د-المسئولية: وتمثل إعراف الشركة بمسئولياتها تجاه الأطراف المتعاملين معها سواء كانوا عاملين، أو عملاء، أو موردين، أو مقرضين، وذلك حتى يتم ضمان حقوقهم، وعلاقتهم بالشركة.

٥-٧ أهداف حوكمة الشركات:

لا تعتبر حوكمة الشركات هدفاً في حد ذاتها ولكنها أداء لتحقيق أهداف معينة، والتي يسعى لتحقيقها أصحاب المصالح والمهتمون بتطبيقها. ولو لم يكن لحوكمة الشركات من الأهداف والمزايا التي تدعمها لما سعت معظم الشركات بل والدول إلى تطبيقها ووضع التشريعات المختلفة اللازمة لها (محمود، 2013).

وتهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق مايلي (Joseph, 2014) :

أ- تحسين الأداء المالي من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

ب- الرقابة الجيدة على أداء الشركة لتطوير، وزيادة قدراتها التنافسية.

ج- محاربة التصرفات غير المقبولة سواء أكانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي، وتحقيق الشفافية، والعدالة، وحماية حقوق المساهمين في الشركة، وتحديد ضوابط وقواعد وهيكل إدارية تمنح حق مساهلة إدارة الشركة أمام الجمعية العمومية، وتضمن حقوق المساهمين فيها. يضاف إلى ذلك تنمية الإستثمارات، وتدفعها من خلال زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال، وتنمية المدخرات، وزيادة الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة، وتطوير، وتحسين، ومساعدة أصحاب القرار على بناء إستراتيجية متطورة.

د- رفع الكفاءة الإدارية، والمالية للشركة، وتطوير المعلومات والخبرات، والمهارات نتيجة العمل في ظل حوكمة الشركات (فؤاد، ٢٠١٦).

وترى الباحثة أن من أهداف حوكمة الشركات الإفصاح، وتحقيق شفافية المعلومات المقدمة للمساهمين لزيادة ثقتهم، وجذب رؤوس الأموال للشركات.

٦-٧ أهمية حوكمة الشركات:

تلعب حوكمة الشركات دوراً هاماً في صياغة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار، وتحقيق المستوى الأمثل من الفحص والضبط والرقابة، إلى جانب أنها تعمل على تقرير ثقافة المسئولية والمسألة من خلال وضع، وتطوير نظام للقياس، والتقييم. كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، ووسائل تحقيقها. وتتميز حوكمة الشركات الجيدة بأنها توفر بيئة رقابية فعالة، ودوافع لدي مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية من أجل السعي لتحقيق الأهداف المنشودة. ومن ناحية أخرى يساعد التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات في تحسين أداء الأسهم، وزيادة الربحية، وضمان ثقة المستثمرين والمساهمين. كما أنها تعمل على زيادة قدرة الشركات على المنافسة في الأجل الطويل نتيجة تمتعها باستمرار بالشفافية في التعاملات، والإجراءات المحاسبية والرقابة المالية لكل عملياتها مما يدعم ثقة المستثمر (سلام، 2015).

وترى الباحثة أن حوكمة الشركات لها أهمية كبيرة في تخفيض الأخطاء، وتحقيق سلامة التقارير المالية والثقة في المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية .

٧-٧ مقومات حوكمة الشركات:

تتضمن مقومات حوكمة الشركات أربعة مقومات أساسية تتمثل فيما يلي:

١- **الإطار القانوني:** ويكون مسئولاً عن تحديد حقوق المساهمين وإختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالشركة، وبصفة خاصة المؤسسين والجمعية العمومية للمساهمين، والمساهم الفرد، ومجلس الإدارة، ولجانته الرئيسية، ومراقب الحسابات . كما يتضمن هذا الإطار العقوبات نتيجة إنتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسئوليات، وتجاوز تلك الإختصاصات . كما يجب أن يحدد الإطار القانوني لحوكمة الشركات الجهة الحكومية المسئولة عن مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة. ويشير هذا الإطار إلي أنه لا يجب أن يترك نظام الحوكمة بكامله للشركة بإعتباره شأناً داخلياً لها لأنه يختلف عن نظام الرقابة الداخلية، وأنه يجب أن يحقق أهداف حوكمة الشركات. إذ أن الرقابة الداخلية ليست صمام أمان ضد الغش والإحتيال في الشركات .

٢- **الإطار المؤسسي:** يشمل هذا الإطار المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات مثل الهيئة العامة للرقابة المالية، والبنوك المركزية، والهيئات الرقابية، والهيئات غير الحكومية التي تساند الشركات دون إستهداف الربح كالجمعيات المهنية، والجمعيات العلمية المعنية، والجمعيات الأهلية المعنية كجمعية حماية المستهلك، وكذلك المؤسسات غير الحكومية غير الهادفة للربح مثل شركات، ومكاتب المحاسبية، والمحاماة وغيرها. ولا يقل دور المؤسسات العملية مثل الجامعات أهمية عن دور تلك المؤسسات حيث يقع عليها عبء تطوير نظم حوكمة الشركات، ونشر ثقافتها . وينبغي أن تقوم جميع هذه المؤسسات بدورها بكفاءة، وأمانة، وشفافية من أجل صالح الشركات، والإقتصاد القومي ككل.

٣- **الإطار التنظيمي:** يتضمن هذا الإطار النظام الأساسي، والهيكل التنظيمي للشركة موضعاً به إختصاصات ومسئوليات وواجبات المديرين التنفيذيين .

٤- **الثقافة وروح الإنضباط:** وتشير إلي الحرص على المصلحة العامة للشركة وتشجيع جميع العاملين بها علي المساهمة الفعالة بجميع الإمكانيات في تحسين الأداء وتعظيم قيمتها وقدرتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة حوكمة الشركات في الشركة، والعمل على تفعيلها بقدر الإمكان من منطلق أن الشركة هي سفينة جميع الأطراف، ومن مصلحة الجميع الحرص علي سلامتها والعمل على تحسين قدرتها التنافسية (سعيد، 2014).

٧-٨ ركائز حوكمة الشركات:

لكي تتمكن الحوكمة من تحقيق هدفها بشكل جيد، لابد من توافر مجموعة من الركائز :

أ-وضع نظام وتنفيذه: يمثل النظام الخطط والنظريات، والأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها، وذلك عن طريق تدبير الموارد المادية، والبشرية في إطار متكامل لتحقيق أهداف الشركة.

ب-التوازن: ويمكن النظر إلي التوازن بأكثر من منظور:

المنظور الأول: توازن القوي والسيطرة: لكي يتحقق توازن القوي والسيطرة لابد من تغيير تشكيل مجلس الإدارة بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء غير التنفيذيين، والمستقلين حيث يعرف كل من :

- عضو مجلس الإدارة التنفيذي: بأنه العضو الذى يشغل منصباً تنفيذياً في الشركة التي يعمل بها كعضو بمجلس إدارة .
- عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي: وهو العضو الذى لا يشغل منصباً تنفيذياً في الشركة التي يخدم في مجلسها، ولكن قد تربطه بها علاقة من نوع ما مثل كونه مساهماً فيها أو عميل أو مورد هام لها .
- عضو مجلس إدارة مستقل: هو عضو بمجلس الإدارة تنحصر مهامه بالشركة بعضويته بمجلسها، وهو لا يمثل المالك وليس له تعاملات جوهرية مع الشركة ولا يتقاضى منها أجراً أو عمولة أو أتعاب باستثناء بدلات الحضور والإنتقال ومكافآت المجلس التي تقرها الجمعية العمومية ولا تربطه صلة نسب أو قرابه بأي من أعضاء المجلس .
- رئيس مجلس الإدارة: والذي تكون من إختصاصاته رئاسة الإجتماعات، ويدير شئون مجلس الإدارة .
- العضو المنتدب: وهو العضو الذي يدير شئون الشركة وعلى رأس هرم السلطة التنفيذية بالشركة من خلال إعادة تشكيل مجلس الإدارة بحيث يمكن تحقيق توازن قوي بين الأعضاء غير التنفيذيين والمستقلين مع ضمان عدم سيطرة مجموعه واحدة على كافة القرارات الخاصة بالشركة . كما يفضل الا يجمع شخص واحد بين صفة رئيس مجلس الإدارة، والعضو المنتدب (السعيد، 2015)

المنظور الثاني: توازن المصالح: يرتبط بالشركة أطراف عديدة وهم الملاك، والإدارة، والعاملون، والعملاء، والموردون، والجهات الحكومية، والبنوك الدائنة . وينشأ بين هذه الأطراف تعارض في المصالح، حيث يسعى كل طرف إلي تعظيم مصلحته الشخصية حتي ولو على حساب مصالح الآخرين . لذلك لابد من قيام حوكمة الشركات بحماية مصالح كافة المساهمين وتقليل تعارض المصالح بين كافة الأطراف المرتبطة بالشركة .

المنظور الثالث: توازن الأداء: ويقصد بذلك أن يتم الإهتمام بأداء الشركة فى الأجل الطويل بنفس درجة الإهتمام بأداء الشركة فى الأجل القصير، وبجميع الأبعاد المؤثرة فى الأداء بنفس درجة الإهتمام بكل بعد منها بالمقاييس غير المالية للأداء بنفس درجة الإهتمام بالمقاييس المالية، وتطوير تحسين الأداء بنفس درجة الإهتمام بتقييم ومتابعة الأداء .

٧-٩ الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتحدد إلي درجة كبيرة مدى نجاح أو فشل تطبيق هذه القواعد، وهم :

أ- **المساهمون:** ويقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على توزيعات الأرباح المناسبة لإستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة علي المدى الطويل، وهم من لهم الحق في إختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم .

ب- **أعضاء مجلس الإدارة:** ويمثلون المساهمين، والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح . ويقوم مجلس الإدارة بإختيار المديرين التنفيذيين، والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلي الرقابة علي أدائهم. كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة، وكيفية الحفاظ على حقوق المساهمين .

ج- **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة، وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلي مجلس الإدارة. وتعتبر إدارة الشركة المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة، وزيادة قيمتها بجانب مسؤوليتها تجاه الإفصاح، والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين .

د- **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة مثل العملاء والموردين والعمال والموظفين والبنوك. ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف قد يكون لديهم مصالح متعارضة، ومختلفة في بعض الأحيان (معقوق، 2015).

٧-١٠ المحددات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات:

لكي تستفيد الشركات من مزايا تطبيق حوكمة الشركات يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، والتي تشمل مايلي :

أ- **المحددات الداخلية:** تشتمل المحددات الداخلية على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركة، والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية إتخاذ القرارات داخل الشركات مع توزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة مثل مجلس الإدارة والمساهمين، وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل .

ب- **المحددات الخارجية:** تمثل المحددات الخارجية المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات، والذي قد يختلف من دولة إلي أخرى، والمتمثل في القوانين، واللوائح التي تعمل على تنظيم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، وقوانين سوق المال، والقوانين المتعلقة بالإفلاس، وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة، والتي تعمل علي منع الإحتكار. كما يجب أن يكون هناك وجود نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب والذي يشجع الشركات علي التوسع والمنافسة الدولية. يضاف إلي ذلك دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان إلتزام أعضائها بالنواحي السلوكية، والمهنية، والأخلاقية، والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وفعالية (الشعلان، 2008).

٧-١١ متطلبات عرض القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (1) المعدل، 2019 .

تمثل القوائم المالية للمنشأة عرضاً لمركزها المالي، وأدائها المالي. وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية للمنشأة، والتي تفيد قطاعاً عريضاً من مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية. كما تبين القوائم المالية أيضاً نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها. ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية توفر المعلومات التالية عن المنشأة:

- الأصول.
- الإلتزامات.
- حقوق الملكية.
- الإيرادات والمصروفات بما في ذلك المكاسب والخسائر.
- مساهمات الملاك والتوزيعات عليهم.
- التدفقات النقدية.

وتساعد هذه المعلومات مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وخاصة توقيتها ومدى التأكد منها

١٢-٧ خصائص عامة:

• عدالة العرض والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية:

يجب أن تعبر القوائم المالية بصورة عادلة عن المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية للمنشأة. ويتطلب العرض العادل أن تعكس القوائم المالية بشكل أمين آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى طبقاً للتعريفات وأسس الإعتراف بالأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات الواردة بالإطار العام لمعايير المحاسبة المصرية. ومن المفترض أن يتحقق العرض العادل للقوائم المالية بتطبيق معايير المحاسبة المصرية والإفصاح الإضافي كلما كان ذلك ضرورياً. ويجب على المنشأة أن تقوم بالإفصاح الصريح وغير المشروط عن مدى إلتزامها بالمعايير، وذلك ضمن الإيضاحات المتممة. ولا يجب على المنشأة أن تصف قوائمها المالية بأنها معدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ما لم تفي تلك القوائم بكافة متطلبات معايير المحاسبة المصرية.

وعند إلتزام المنشأة بمعايير المحاسبة المصرية، تكون تقريباً قد حققت العرض العادل لقوائمها المالية، والذي يتطلب أيضاً من المنشأة أن تقوم بما يلي:

- إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم " (5) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. "
- عرض المعلومات، بما في ذلك السياسات المحاسبية، بأسلوب يوفر معلومات ملائمة، ويمكن الإعتماد عليها، وتكون سهلة الفهم، ويمكن مقارنتها.
- عرض إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات الواردة بمعايير المحاسبة المصرية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات معينة وأحداث وظروف أخرى على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي.

وعندما تستخدم المنشأة سياسات محاسبية غير مناسبة فلا يعد الإفصاح عن تلك السياسات المتبعة، أو تقديم إيضاحات أو معلومات إيضاحية عنها، بمثابة تصحيح للسياسات المحاسبية غير المناسبة.

وعندما يتراءى للإدارة - في بعض الحالات النادرة - أن الإلتزام بأحد المتطلبات الواردة بمعيار من معايير المحاسبة المصرية يعتبر مضللاً بشكل كبير لدرجة أن يتعارض مع الهدف من القوائم المالية، فإنه يكون للمنشأة الخروج عن هذا المتطلب إذا كان الإطار التنظيمي الملئم يتطلب الخروج عن هذا التطبيق أو لا يمنع القيام بذلك.

• الإستمرارية:

يراعى عند إعداد القوائم المالية، أن تقوم الإدارة بإجراء تقييم لمدي قدرة المنشأة على الإستمرار . ويتم إعداد القوائم المالية على أساس إفتراض الإستمرارية ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة، أو التوقف عن مزاولة النشاط، أو لم يعد لديها بديل واقعى سوى أن تقوم بذلك . وإذا كانت الإدارة على دراية عند تقييمها لقدرة المنشأة على الإستمرار بوجود درجة كبيرة من عدم التأكد المرتبط بأحداث أو ظروف قد يترتب عليها شكوك جوهرية في قدرة المنشأة على الإستمرار، فعليها الإفصاح عن مثل تلك الشكوك . وإذا كانت المنشأة لا تعد القوائم المالية طبقاً لإفتراض الإستمرارية فيجب عليها الإفصاح عن هذه الحقيقة، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأساس الذى إستخدمته في إعداد القوائم المالية، وكذا السبب وراء عدم إعتبار المنشأة مستمرة.

• أساس الإستحقاق المحاسبي:

يجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية بإستخدام أساس الإستحقاق المحاسبي فيما عدا معلومات التدفقات النقدية . وعندما يستخدم أساس الإستحقاق المحاسبي، تعترف المنشأة بالبنود كأصول، وإلتزامات، وحقوق ملكية، وإيرادات، ومصروفات، لعناصر القوائم المالية، عندما تستوفى تلك البنود التعريفات، وأسس الإعتراف بها.

• الأهمية النسبية والتجميع:

يجب على المنشأة عرض كل مجموعة من البنود المتماثلة ذات الأهمية النسبية بصورة منفصلة في القوائم المالية، كما تعرض بشكل منفصل البنود غير المتماثلة في طبيعتها أو وظيفتها ما لم تكن غير ذا أهمية نسبية. وتنتج القوائم المالية من معالجة عدد كبير من المعاملات، والأحداث، والظروف الأخرى التي يتم تجميعها في تصنيفات، أو مجموعات طبقاً لطبيعتها أو وظيفتها . وتنتهى عملية التجميع والتصنيف هذه بعرض لبيانات مركزة ومصنفة تشكل بنوداً بالقوائم المالية . وإذا كان أي من البنود المنفردة لا يشكل أهمية نسبية، فيتم تجميعه مع البنود الأخرى سواء في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة . ورغم أن البند المعين الذى لا ترقى أهميته النسبية إلى الدرجة التي تبرر عرضه بصورة منفصلة في صلب القوائم المالية، إلا أنه قد يكون له أهمية نسبية تبرر عرضه بصورة منفصلة في الإيضاحات المتممة .

• المقاصة:

يجب على المنشأة ألا تقوم بإجراء مقاصة بين الأصول، والإلتزامات، أو الإيرادات، والمصروفات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بمقتضى معيار محاسبة مصري، بحيث تعرض بصورة منفصلة الأصول، والإلتزامات، والإيرادات، والمصروفات، نظراً لأن إجراء مقاصة في قائمة المركز المالي، أو في قائمة الدخل، أو في قائمة الدخل الشامل، يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات، والأحداث، والظروف الأخرى، التي حدثت، وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، إلا إذا كانت المقاصة تعكس جوهر المعاملة أو الحدث . ولا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم

التخفيضات الخاصة بها، كخصم التخفيض الناتج عن تقادم المخزون الراكد من بند المخزون، وخصم الإضمحلال الناتج عن الديون المشكوك فيها من بند المدينين. ويتطلب معيار " الإيراد من العقود مع العملاء" ، قياس المنشأة للإيراد على أساس مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون من حقها إستلامه كمبادلة بالسلع أو الخدمات المتعهد بتحويلها. ويعكس مبلغ الإيراد الذي يتم الإعتراف به أى خصم تجارى، أو خصم الكميات الذي تسمح به المنشأة . وتقوم أى منشأة في سياق نشاطها المعتاد بمعاملات أخرى لا ينشأ عنها إيراد ولكنها تتولد بشكل عرضي عن الأنشطة الرئيسية المولدة للإيراد. وفي هذه الحالة يتم عرض ناتج هذه المعاملات بإجراء مقاصة بين الدخل الذي ينشأ عن المعاملة والمصروفات المتعلقة بها والناشئة عن ذات المعاملة، وذلك إذا ما كان هذا العرض يعكس جوهر المعاملة.

• فترة القوائم المالية:

يجب على المنشأة أن تصدر قوائمها المالية الكاملة بما فيها المعلومات المقارنة، مرة في السنة على الأقل، كما يجب على المنشأة التي تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عما يلي، بالإضافة إلى الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية:

أ- السبب في استخدام فترة أطول أو أقل من سنة.

ب- حقيقة أن مبالغ المقارنة في القوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.

• معلومات المقارنة:

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المبالغ المعترف بها في القوائم المالية للفترة الحالية، ما لم تتطلب معايير المحاسبة المصرية أو تسمح بخلاف ذلك. وعلى المنشأة إدراج معلومات المقارنة السردية، والوصفية، عندما يكون ذلك مرتبطاً بفهم القوائم المالية للفترة الحالية. إذ يتم الإفصاح كحد أدنى عن القوائم المالية لسنتين هما السنة الحالية والسنة السابقة.

• الثبات في العرض :

يجب على المنشأة أن تحافظ على أسلوب عرض وتبويب بنود القوائم المالية من فترة مالية إلى أخرى، ما لم يكن واضحاً، نتيجة لتغير ملموس في طبيعة عمليات المنشأة أو دراسة لقوائمها المالية، أن أسلوب عرض أو تبويب آخر سيكون أكثر ملاءمة للأحداث والمعاملات، وذلك بمراعاة معايير إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية.

٨- دور حوكمة الشركات وتأثيرها في تفعيل القدرة التنافسية

٨-١ مقدمة :

للحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية، حيث تعمل علي جذب الإستثمارات، ودعم الأداء الإقتصادي، والقدرة التنافسية علي المدى الطويل من خلال التأكيد علي الشفافية في معاملات المنشآت . وتعد حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع المالي تحديداً من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين . في ضوء ذلك سنتناول الباحثة آليات حوكمة الشركات . وتنقسم آليات حوكمة الشركات إلي كل من الآليات الداخلية والآليات الخارجية كما يلي:

٨-٢ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات :

تتضمن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات كلاً من مجلس الإدارة، وتشكيل مجلس الإدارة، ومسئولية مجلس الإدارة، ولجنة المكافآت، ولجنة التعينات والمراجعة، وسيتم التعرض لكل منها ببعض التفاصيل علي النحو التالي:

١- مجلس الإدارة: يلعب مجلس إدارة المنشأة دوراً هاماً في وضع الأهداف الإستراتيجية لها، وإقرار الإستراتيجيات والسياسات العامة التي توجه سير العمل بها. وقد ركزت قواعد الحوكمة بشده على عدد من الجوانب المتعلقة بتشكيل المجلس وكيفية إدارته للمنشأة، وتعظيمه لثروة مساهميها . إذ أن مجلس إدارة الشركة هو الذي يتولى أمورها بناءً على تفويض من الجمعية العمومية. لذلك فإن المسؤولية النهائية عن

المنشأة تظل لدى المجلس حتى لو قام بتشكيل لجان أو تفويض أفراد بالقيام ببعض أعماله، حيث يقوم بالإشراف ومتابعة الإدارة العليا والرئيس التنفيذي للمنشأة (وزارة الإستثمار، 2012).

٢- **تشكيل مجلس الإدارة:** يجب أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين. ولا يجوز الجمع بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، كما لا يجوز أن تتجاوز مدة عضوية عضو المجلس ست سنوات . ولا يجوز لعضو المجلس أن يشغل عضوية أكثر من خمس منشآت مقيدة في نفس الوقت. وعلى المجلس أن يجتمع مرتين على الأقل خلال كل ربع سنة، وأن يتكون مجلس الإدارة من عدد كاف من الأعضاء بما يسمح له بتشكيل العدد اللازم من اللجان المنبثقة عنه في إطار متطلبات قواعد حوكمة الشركات . ويجب أن يراعى في تشكيل مجلس إدارة الشركات التنوع في الخبرات والمهارات بما يساهم في تعزيز وتحسين الكفاءة في إتخاذ القرارات (عبد الله، 2010).

٣- **مسئولية مجلس الإدارة:** يعتبر دور مجلس الإدارة في الشركات نقطة التوازن التي تعمل علي تحقيق أهداف المساهمين، ومتابعة الإدارة التنفيذية للشركات. كما يسعى مجلس الإدارة إلي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة من خلال التأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بالمهام المنوطة بها بكفاءة عالية، وأنها تعمل علي تعزيز القدرة التنافسية للشركة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والعمل علي تعظيم الأرباح، بالإضافة إلي التحقق من أن قرارات وإجراءات الإدارة التنفيذية تصب دائماً في مصلحة المساهمين (هيئة أسواق المال، ٢٠١٥). ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والرقابة، فإنه يلجأ إلي إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين وهي تتمثل في:

٤- **لجنة المكافآت:** تتركز مهام لجنة المكافآت ، في تحديد الرواتب، والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا. إذ توصى أغلب الدراسات الخاصة بالحوكمة والتوصيات الصادرة عن الجهات المهمة بها على أنه يجب تشكيل لجان المكافآت، والمزايا من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين .

٥- **لجنة التعيينات:** وهي اللجنة التي تعمل على إختيار المرشحين للأماكن الشاغرة بمجلس الإدارة، حيث يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم، وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة بواسطة الشركات. وينظر إلي الإدارة العليا على أنها الإدارة التي تهتم بالتخطيط الإستراتيجي وتقييم البدائل المتاحة وتيسير الموارد، حيث يحتل مدير الإدارة العليا المستوى الإداري الأعلى في الشركة (كنزة، 2013).

٦- **لجنة المراجعة:** حظى موضوع لجان المراجعة من حيث أهميتها، وتشكيلها، وتحديد مسؤولياتها، وواجباتها باهتمام الكثير من الجهات المهنية والهيئات التشريعية، والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بالدول المتقدمة مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) ، واللجنة القومية للحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية(NCPP) ، والهيئة المشرفة علي رقابة وتداول الأوراق المالية بأمريكا (SEC)، والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) وغيرهم (سامي، 2009). ويختلف مفهوم لجان المراجعة وفقاً للأهداف، والوظائف والمسئوليات المسندة إليها، حيث أنها مسئولة عن الحفاظ على إستقلالية المراجع، والتأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية(Mousa,2013) . وتتمثل مسؤوليات لجنة المراجعة في :

أ-المراجعة الداخلية وعمليات الرقابة الداخلية والتي تشمل:

- تقييم مدى كفاية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر.
- تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح، ومراجعة خطط وتقارير المراجعة الداخلية .
- الحفاظ على حماية أصول المنشأة عن طريق التعرف على بيئة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة، وتحديد الكيفية التي يمكن أن يتم التعامل بها مع تلك المخاطر.

ب-ترشيح المراجع الخارجي ومتابعة أدائه :

- تقوم اللجنة بترشيح مراجع خارجي لمجلس الإدارة ليحصل المجلس على موافقة الجمعية العمومية عليه .
- التوصية بتعيين أو إعادته تعيين، أو عزل المراجع الخارجي .
- التوصية بتحديد مكافأة المراجع الخارجي.
- الإتصال الدائم بالمراجع الخارجي، وفحص التقارير الصادرة عنه.
- مراجعة ومراقبة إستقلالية المراجع الخارجي.
- الإتصال الدائم بين مجلس الإدارة، الإدارة، والمراجع الخارجي، والمراجع الداخلي (وزارة الإستثمار، 2008).

٨-٢ الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات الحوكمة الخارجية في الرقابة والتي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين علي الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد حوكمة الشركات . ومن أمثلة ذلك مايلي :

١- المنافسة في سوق المنتجات أو سوق العمل الإداري: تعد المنافسة في سوق المنتجات أو الخدمات إحدى الآليات المهمة للحوكمة، حيث أنه إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل السليم، فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس . إذ أن المنافسة في سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كان هناك سوق فعال للعمل الإداري للإدارة العليا .

٢- المراجعة الخارجية: تتم عملية المراجعة الخارجية بواسطة جهة خارجية مستقلة تماماً عن الشركة نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضافة الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بأداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وسلامة وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركة من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده والذي يتم إرفاقه بالقوائم المالية.

٨-٣ قيمة المنشأة ومؤشرات قياسها :

تعمل المنشآت بجميع أنواعها وأنشطتها علي تعظيم قيمتها للمساهمين وأصحاب المصالح، والتي تعد ضماناً لإستمراريتها، حيث أن هذا هو الهدف والمحرك الأساسي الذي تسعى إليه كل منشأة، مما يترتب عليه ضرورة قيام هذه المنشآت بتقييم أدائها لإثبات أنها قادرة على خلق القيمة (شرف، ٢٠١٥). وقد اختلفت الآراء حول المقصود بخلق القيمة وماهي الأطراف المعنية بها. فبالنسبة لخلق القيمة، فيرى (Starovic & Davis, 2004) أن القيمة هي مجموعة القرارات الإستراتيجية والتشغيلية التي تتخذها المنشأة. بينما يرى (Annick, 2005) أن القيمة تأتي من توافر سمعة جيدة للمنشأة، وقيامها بالإفصاح بالجودة المناسبة، وبالشفافية المطلوبة.

ويمكن قياس قيمة المنشأة بطرق مختلفة وعلى مستويات مختلفة. إذ تتمثل القيمة على مستوى المنشأة في قيمة حقوق الملكية والديون التي عليها، وعلى مستوى حملة الأسهم فتتمثل قيمة المنشأة في الزيادة في سعر السهم بالإضافة إلى قدرة هذه الأسهم على تحقيق أرباح، أو في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية (Gregory, 2014). ونظراً للإختلاف في النظر لمفهوم القيمة، وكذلك الأطراف المعنية بخلق القيمة، فإن هذا سيؤدي إلى عدم الإتفاق على مفهوم واحد لقيمة المنشأة.

٨-٤ تعريف قيمة المنشأة:

تمثل قيمة المنشأة المحور الذي يدور حوله إتخاذ القرارات والتصرفات المالية وغير المالية طويلة أو قصيرة الأجل. لذلك تحول كثير من المنشآت من هدف تعظيم الربح إلى هدف تعظيم قيمة المنشأة كهدف إستراتيجي، وذلك لأنها تعتبر مقياساً كلياً وشاملاً لمدى كفاءة وفعالية الإدارة. وقد أشارت دراسة (حسن، والحموي، ١٩٩٥) إلى أن مفهوم قيمة المنشأة يتحدد في ضوء ثلاث قيم مختلفة، هي:

١- القيمة الدفترية: وهي عبارة عن قيمة الأصول كما تعكسها البيانات المحاسبية أو المركز المالي. وهي في معظم الحالات تمثل بيانات تاريخية للأصول في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.

٢- القيمة السوقية: وهي عبارة عن قيمة المنشأة في السوق، وتعكس هذه القيمة قيمة الأسهم الخاصة بهذه المنشأة حسب سعر التداول في سوق الأوراق المالية. والقيمة السوقية للمنشأة عبارة عن مجموع القيم السوقية لأسهم المنشأة، والتي تحدد من خلال سوق الأوراق المالية. ولكن في حالة عدم وجود سوق لتداول الأسهم فيتم التعويض عن هذا المدخل بإستخدام مدخل التدفقات النقدية وهو ما يطلق عليه المدخل النقدي والذي يقيس قيمة المنشأة من وجهة نظر قدرة الأصول التي تملكها المنشأة على تحقيق تدفقات نقدية. وقد عرف بعض الدراسات (Dagilene, 2013: Mukhtaruddin, 2014) قيمة المنشأة بأنها القيمة السوقية للسهم، وذلك لأن المنشأة يمكنها تعظيم ثروة المساهمين عند إرتفاع السعر السوقي للسهم. فالمنشأة التي تزداد القيمة السوقية لأسهمها بإستمرار تكون قيمتها السوقية مرتفعة عن غيرها من المنشآت بفرض ثبات كل من القيمة الأسمية للسهم وعدد الأسهم مما يساعد في تحقيق الرفاهية لحملة الأسهم. وقد أشار (Nyoman, 2014) إلى أن قيمة المنشأة تعبر عن نظرة المستثمر لمدى نجاح المنشأة، والتي ترتبط بشكل كبير بسعر السهم في سوق الأوراق المالية، وبالتالي تعني هذه النظرة أن تعظيم قيمة المنشأة يأتي من

تعظيم ثروة المساهمين . فعندما تزداد القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأسهم باستمرار يصبح تقييم المنشأة أعلى ويؤثر ذلك على ثقة السوق نحو الأداء الحالي والمستقبلي لتلك المنشأة.

٨-٥ أهداف قياس قيمة المنشأة: يتم قياس قيمة المنشأة لتحقيق الأهداف التالية:

- توفير المعلومات اللازمة عن المنشأة لكي تستفيد منها الأطراف الخارجية، والتي من أهمها المستثمرين في إتخاذ قراراتهم.
- تفيد في عملية الاندماج بين المنشآت، وذلك لأن عندما تواجه المنشأة ظروف تنافسية، ولتدعيم قدرتها على الإستقرار والإستمرار في السوق فإنها تحتاج إلى عملية الاندماج، وذلك عن طريق القيام بإجراء تقييم للمنشآت المندمجة مع بعضها البعض، بما يتطلب قياس قيمة المنشأة محل الاندماج.
- تعظيم قيمة المنشأة، حيث كان الهدف الرئيسي للإدارة في الماضي هو تعظيم الأرباح لأنها تمثل الجانب الإيجابي المشترك لكل منشآت الأعمال، حيث تعتبر الأرباح مقياساً للنجاح . ويشير تحقيق المنشأة للأرباح إلى قدرتها على البقاء والإستمرار. ولكن أصبحت المنشآت تتجه الآن نحو تعظيم قيمة المنشأة، وزيادة ثروة حملة الأسهم، وتحقيق مركز تنافسي قوى . لذلك كان إلزاماً على المنشأة أن تغير من أهدافها، وإستراتيجياتها.

٨-٦ العوامل المؤثرة في قيمة المنشأة:

يوجد العديد من العوامل المؤثرة على قيمة المنشأة، والتي يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية تخضع لسيطرة الإدارة، وعوامل خارجية غير خاضعة لسيطرة الإدارة وتتأثر بها كافة المنشآت الأخرى، ويصعب التحكم فيها . ويمكن عرض أمثلة لبعض هذه العوامل (الزكي، 2016) علي النحو التالي :

العوامل الداخلية: وتتمثل في قرارات الإستثمار، وقرارات التمويل، وقرارات توزيع الأرباح، وتكلفة التصفية الخاصة بالإفلاس.

العوامل الخارجية: وتتمثل في عوامل علي مستوى القطاع، وعوامل علي المستوى الكلي .

٨-٧ تعظيم قيمة المنشأة:

ظهر مفهوم خلق القيمة Value Creation في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، باعتباره مفهوماً إستراتيجياً يجب أن تسعى المنشآت إلى تنفيذه . ويتم إستخدام هذا المفهوم من جهتي نظر قيمة العملاء Value Customer، والقيمة لحملة الأسهم Shareholder Value . وإبتداء من منتصف التسعينيات من القرن الماضي أصبح الإعتراف بكلا المفهومين واضحاً في الأدب المحاسبي، حيث أنهما قد إنتشرا بالتوازي في نفس الوقت، كما أنهما يتقاربان ولا يتعارضان مع بعضهما البعض. ويمكن توضيح ذلك كمايلي (Bourguignon، ٢٠٠٥).

١- **خلق القيمة للعميل:** طور Porter مفهوم قيمة العميل مع استخدامه من وجهة نظر سلسلة القيمة Value Chain، والتي تعبر عن مجموعة من أنشطة متسلسلة في المنشأة تخلق منفعة ذات قيمة للعميل. وتشير القيمة من وجهة نظر العميل إلى حاجاته التي تعبر عن مقدرته على الدفع، وأن القيمة المفضلة لديه هي الأسعار الأقل للمنتجات مقارنة بأسعار المنافسين مع الحصول على نفس المنافع أو الحصول على منافع أكثر. كما ينظر للقيمة من وجهة نظر السوق، والعميل على أنها مدى المنفعة التي تعود على العميل من الخدمات المقدمة من المنشأة، والتي تقابل إحتياجاته وتنعكس على أسعار البيع، والكميات المباعة، والإيرادات، والحصة السوقية، والسمعة. ويركز مفهوم قيمة العميل على فئة العملاء الأكثر ربحية للمنشأة.

٢- **خلق القيمة لحامل السهم:** تزايدت أولوية الإهتمام بخلق القيمة لحملة الأسهم أثناء فترة التسعينات باعتبارهم المتحمليين للوحدات المخاطر، مما يترتب عليه أحقيتهم في الحصول على كل العوائد المتبقية كمقابل للإنتظار، وتحمل المخاطر. ويمكن تعظيم قيمة حملة الأسهم من خلال:

- التخصيص الكفء للموارد الإقتصادية المتاحة للمنشأة.
- وجود آلية فعالة لترشيد، ومكافأة الإدارة العليا.
- إعتبار تعظيم قيمة حملة الأسهم أساساً لإتخاذ القرارات داخل المنشأة.
- نظراً لتعدد أصحاب المصالح لدي المنشأة ظهر مفهوم تعظيم قيمة المنشأة، وذلك عن طريق تحسين قدرة المنشأة على الإبداع وترويج منتجات جديدة ذات طابع فريد، وتعزيز المنافسة وزيادة حصتها السوقية، وتحقيق الإستقرار والتنمية المستدامة بهدف تعظيم ثروة أصحاب المصالح، بزيادة ثروة حملة الأسهم، ورضاء العملاء والعاملين، وتحقيق منافع إقتصادية ورفاهية المجتمع. وإزاء ذلك، حل مفهوم تعظيم ثروة أصحاب المصالح محل مفهوم تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال إتخاذ القرارات، والسلوك الإخلاقي للمنشآت.

ويقصد بأصحاب المصالح تلك المجموعات التي تدرج بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أنشطة المنشأة فتؤثر، وتتأثر بها والتي بدونها لا يتحقق تشغيل أو ربح.

٨-٨ المقاييس المستخدمة لقياس قيمة المنشأة

يمكن قياس قيمة المنشأة من خلال خمسة أنواع من المقاييس والتي تتمثل في:

١- **قياس قيمة المنشأة إعتياداً على المنظور المحاسبي:** تلعب القوائم المالية دوراً رئيسياً في توجيه مستخدميها بشأن العديد من القرارات، من خلال المعلومات المتعلقة بالمركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة، وأيضاً من خلال التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية من سنة لأخرى مما يؤثر على قيمة المنشأة من منظور المساهمين، ويؤثر على قرارات أصحاب المصالح سواء من داخل المنشأة أو من خارجها (رميلي، ٢٠١٦). وبعد هذا المنظور أحد أبسط المداخل في قياس قيمة المنشأة، حيث تتحدد قيمة المنشأة وفقاً لهذا المنظور بإجمالي الأصول أو إجمالي حقوق الملكية والخصوم كما يظهر بالقوائم المالية. ولكن يعاب علي

هذا المقياس أنه لا يوضح العلاقات بين البنود المختلفة بالقوائم المالية، بالإضافة إلى مشكلات القياس المحاسبي والتي تنشأ نتيجة إختلاف السياسات المحاسبية المتعلقة بمعالجة بنود الأصول أو الخصوم. كما تعتمد المقاييس المحاسبية عند تحديد قيمة المنشأة على الأحداث التاريخية فقط ولا تعكس القيمة المستقبلية. كما لاتأخذ في الإعتبار العلاقة بين المخاطرة والعائد بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بآثار النشاط الإقتصادي ومتغيراته، والتغيرات في القوة الشرائية للنقود بما قد يؤدي عند الإعتماد على هذا المنظور فقط إلى إتخاذ قرارات غير سليمة، وإعطاء نتائج غير دقيقة ومضللة عن قيمة المنشأة.

٢-المقاييس المالية لقيمة المنشأة: إتفق العديد من الدراسات Chakrabaty,2011,Sutthira, Neumann,2010, Patthanij,2012) على أنه يمكن إعتبار مؤشرات الأداء المالي مقياساً لقيمة المنشأة، ويتم الإعتماد على المعلومات المحاسبية والسوقية معاً. كما تعد هذه المقاييس أفضل من الإعتماد على المعلومات المحاسبية فقط ويمكن تناول مقاييس الأداء المالي على النحو التالي:

-العائد على السهم: يمكن تحقيق هذه النظرة لقيمة المنشأة من خلال تحقيق أرباحاً متوقعة على مدى فترة طويلة في المستقبل، فكلما حقق السهم عائداً أكبر، كلما إرتفع سعر السهم، وزادت قيمته في السوق . كما يساعد توفير المعلومات حول سعر الأسهم للمنشأة وعوائد أسهمها في الحصول على توقعات حول الأداء المستقبلي لهذه المنشأة .

وفقاً لهذا المقياس لقيمة المنشأة يحقق الإستثمار في الأوراق المالية نوعين من العوائد، الأول

هو التدفقات النقدية التي يدرها هذا الإستثمار كل فترة زمنية، وهو ما يسمى بالتوزيعات النقدية أو من خلال توزيع أسهم مجانية، والثاني هو العائد المتمثل في الزيادة التي تطرأ على قيمة المبلغ المستثمر في نهاية المدة أي عند بيع الورقة المالية، ويسمى بالأرباح الرأسمالية . وإذا كانت هذه الزيادة سالبة فتعتبر خسائر رأسمالية (مرعي، رزق، حامد، ٢٠١٥). ويحسب معدل العائد على السهم من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد = (سعر السهم في نهاية الفترة + التوزيعات - سعر السهم في بداية الفترة) / سعر السهم في بداية الفترة).

-المقاييس المتعلقة بصافي الربح: يعتمد المستثمرون الحاليون والمرقبون عند إتخاذ قراراتهم الإستثمارية في سوق الأوراق المالية فيما يتعلق بمدى زيادة أو إنخفاض قيمة المنشأة على مؤشرين أساسيين هما:

- معدل العائد على حقوق الملكية: يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين الأموال المستثمرة من قبل مالكي المنشأة والعوائد المستمدة منها . إذ أنه يقيس معدل العائد عن كل جنيه مستثمر من قبل مالكي المنشأة وهو بذلك يعكس أداء كل من الأنشطة التشغيلية، والأنشطة التمويلية . ويحسب كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية - صافي الربح بعد الضريبة + حقوق الملكية.

- معدل العائد على الأصول: يعبر عن العلاقة بين الأصول والأرباح المحققة من إستخدام هذه الأصول، حيث يقيس العائد لكل جنيه مستثمر في الأصول، وهو بذلك يعكس أثر النشاط التشغيلي

للمنشأة . ويعد من المقاييس شائعة الاستخدام لتقييم أداء المديرين من خلال تقييم قدرتهم على تحقيق زيادة في قيمة المنشأة ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

- معدل العائد على الأصول = (صافي الربح بعد الضريبة + الفوائد المدينة) / متوسط إجمالي الأصول.

٣- المقاييس الاقتصادية لقيمة المنشأة:

يركز هذا النوع من المقاييس على مقدار الإضافة في قيمة الإستثمارات، وتضم مقياسين بينهما علاقة طردية حيث أن أي زيادة في القيمة الاقتصادية المضافة يتبعها زيادة في القيمة السوقية المضافة. وسوف يتم عرض هذين المقياسين كما يلي :

- القيمة الاقتصادية المضافة: يعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة مقياساً متميزاً لأداء العمليات، حيث يتميز هذا المقياس عن المقاييس التقليدية في أنه يأخذ في الإعتبار التكلفة الكلية لرأس المال، كما أن حسابه يتطلب إجراء العديد من التعديلات والتسويات على الربح المحاسبي، ورأس المال المستثمر وغيرها، حيث أن الهدف منه الوصول لصافي الربح الاقتصادي، وبالتالي يتم إستبعاد بعض التسويات المحاسبية التي لا يترتب عليها تدفقات نقدية، فضلاً عن تعديل رأس المال المستثمر بحيث يعكس قيمة الأصول المستثمرة بالمنشأة. ويرى (Brien,2008) أن هذا المقياس من أهم المقاييس الاقتصادية في تقييم المنشآت، حيث يأخذ في الإعتبار تكلفة رأس المال لجميع مصادر التمويل مع دراسة مقدار العائد بناء على ما تمت إضافته للمنشأة من قيمة . كما يعد هذا المقياس من المقاييس الهامة بالنسبة للمساهمين . وكذلك بالنسبة للإدارة تماماً . فمن خلاله يمكن الحكم على أداء الإدارة .

- القيمة السوقية المضافة MVA: تعتبر القيمة السوقية المضافة تقيماً شاملاً منذ إنشاء المنشأة وحتى تاريخ إحتساب قيمتها السوقية، وتحسب من خلال :

القيمة السوقية للسهم - القيمة الدفترية للسهم X عدد الأسهم

٤- مقاييس السوق لقيمة المنشأة:

تعتمد هذه المقاييس بشكل أساسي على السعر السوقي للسهم حيث يعتبر سعر السهم مكوناً

أساسياً عند حساب قيمة المنشأة، وذلك لأنه يعبر عن أداء، وإنجاز المنشأة الذي تم تحقيقه . ويحسب:

السعر السوقي للسهم بقسمة إجمالي القيمة السوقية للأسهم المتداولة خلال العام / عدد الأسهم المتداولة (عاشور، ٢٠١١). ويمكن قياس قيمة المنشأة من خلال المقاييس التالية:

١- رأس المال السوقي (الرسملة السوقية): ويتم حسابه من خلال سعر إغلاق السهم في نهاية العام X عدد الأسهم المتداولة.

٢- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: وتقاس بقسمة سعر إغلاق السهم آخر يوم بالسنة المالية / القيمة الدفترية للسهم.

٣- مقياس **Tobins Q** : يعتبر مقياس **Tobins Q** الذي قام بوضعه James Tobin من أكثر المقاييس شيوعاً لقياس قيمة المنشأة، حيث يفترض Tobin أن القيمة السوقية لجميع الشركات في سوق الأسهم ينبغي أن تساوي تكلفة الإحلال. بمعنى آخر يمكن تعريف مقياس **Tobins Q** على أنه النسبة بين القيمة السوقية للمنشأة وتكلفة إستبدال أصولها. ويعتمد هذا على المعلومات المحاسبية والسوقية معاً. من خلال اعتماد هذا المقياس على النسبة بين مجموع القيمة السوقية للأسهم، والقيمة الدفترية للديون طويلة الأجل، وبين القيمة الدفترية لإجمالي الأصول (رميلي، ٢٠١٦). فعندما تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، فإن هذا يدل على أن الإستثمارات ستكون مجدية مما يشجع على جذب إستثمارات جديدة، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فيصبح الإستثمار هنا غير مجدي. ويتم حساب نسبة **Tobins Q** وفقاً للمعادلة التالية:

Tobins Q = (القيمة السوقية لحقوق الملكية + إجمالي الإلتزامات) / القيمة الدفترية لإجمالي الأصول.

ويتم حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية عن طريق ضرب سعر إغلاق السهم في عدد الأسهم

في نهاية السنة. وتقرب قيمة إجمالي الإلتزامات السوقية من قيمتها الدفترية في نهاية السنة.

٨-٩ مفهوم المقدرّة التنافسيّة:

تعرف المقدرّة التنافسيّة بأنها المقدرّة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهو ما يعني تلبية إحتياجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من الشركات الأخرى. أو أنها المقدرّة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً على الصعيد العالمي. ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (أبو حمادة، 2012). ويختلف تعريف المقدرّة التنافسيّة وفقاً لثلاثة مستويات " مستوي البلد – مستوي الصناعة - مستوى الشركات"، وقد نشأت المقدرّة التنافسيّة من الكلمة اللاتينية " Competer " وتعني المشاركة في المنافسة التجارية للأسواق، أي المقدرّة على المنافسة (Murthsi، ١٩٩٨).

كما عرفها المجلس الأمريكي المقدرّة التنافسيّة بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة عالية في الأجل الطويل.

وتعرف (OCDE) المقدرّة التنافسيّة بأنها القدرة على إنتاج المنتجات والخدمات التي تواجه إختبار المنافسة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على زيادة الدخل المحلي الحقيقي.

كما عرف (Sofilda,2016) المقدرّة التنافسيّة أيضاً على إنها القدرة على مواجهة تحديات المنافسة في السوق والحفاظ عليها، وأيضاً هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبّي الإحتياجات وتحقق مستوى دخل عالي.

وترى الباحثة أن المقدرّة التنافسيّة هي قدرة الشركة على تزويد منافع للعملاء تزيد عن المنافع المقدمة لهم من قبل منافسي الشركة وبسعر منخفض، وجودة عالية.

٨-١٠ خصائص المقدرّة التنافسيّة للشركات:

تتميز المقدرّة التنافسيّة للشركات بعدة خصائص، والتي من أهمها مايلي :

١- القيمة: تمثل المقدرّة قيمة عندما تساهم في تحقيق إحتياجات العميل في حدود السعر الذي يستطيع دفعه، حيث يتأثر هذا السعر بتفضيلات العملاء، والبدائل المتاحة من المنتجات المنافسة.

٢- **عدم القابلية للتقليد:** وتشير إلى ضرورة عدم قدرة المنافس على تقليد المقدر المبحقة للميزة التنافسية للشركات (جودة، 2011).

٣- **عدم القابلية للإنتقال:** تعتمد مقدر الشركات على تدعيم، وإستمرار المقدر التنافسية على سرعة المنافسين في إجتذاب القدرات المرغوبة لتقليد نجاح الشركة الناجحة، وهناك بعض القدرات ترتفع تكاليف تحويلها إلى شركات أخرى، ويعتبر حاجز من حواجز الإنتقال.

٨-١١ **أهمية المقدر التنافسية:**

لقد حظى موضوع المقدر التنافسية بإهتمام كبير على الصعيدين المحلي والدولي حتى أصبح هذا الموضوع في هذا الوقت يحتل صدارة قائمة إهتمامات، وأولويات مختلف دول العالم خاصة الدول النامية، وذلك بهدف مواكبة التطورات التي تشهدها البلاد والتي من أهم مظاهرها سرعة تيار العولمة والإندماج في الإقتصاد العالمي وإنتهاج البلاد لسياسات الإصلاح الإقتصادي والإفتاح وتحرير الأسواق وما نجم عن ذلك من ظهور المزيد من التكتلات الإقليمية، وإنتشار ظاهرة الإندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية هذا بالإضافة إلى التطورات في تكنولوجيا المعلومات. وفي ضوء ذلك، تتبع أهمية المقدر التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق مايلي:

- كفاءة تخصيص الموارد وإستخدامها إستخداماً أمثل .
 - رفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة المستهلكين ونك عن طريق خفض التكاليف والأسعار .
 - تشجيع الإبداع والإبتكار بما يؤدي إلى الإرتقاء بمستوى نوعية وجودة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- وقد أصبحت المقدر التنافسية مفتاح البقاء للمنشآت، حيث أن المؤسسات وليس الأمم هي التي تشكل النظام الإقتصادي العالمي في عالم كوني بلا حدود (محمود، 2013).
- وترى الباحثة أن للمقدر التنافسية أهمية كبيرة لأن إذا تحققت رغبات وإحتياجات العملاء فإن هذا يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للمنشأة، وتحقيق عوائد مالية كبيرة.

٨-١٢ **المؤشرات المحاسبية المستخدمة في قياس المقدر التنافسية:**

تعتبر من بين المؤشرات الأكثر قياساً للمقدر التنافسية الربحية، والقيمة السوقية. وسوف يتم تناول ذلك كما يلي (يوسف، 2016):

الربحية: تتعلق القيمة الحالية لأرباح المنشأة بالقيمة السوقية لها، وتعتبر الهدف المبدئي، والمقياس الأفضل للكفاءة في ظل العمل التنافسي حيث تشكل الربحية مؤشراً كافياً للتنافسية الحالية، خاصة وأنها ضرورية لأن حسابها يوضح أهمية النتيجة المتوصل إليها بالنسبة للموارد المستهلكة حيث أنها تساعد على الرقابة من خلال تحديد الإنحرافات بمقارنة ما تحقق بما تم تقديره، كما تساعد على إتخاذ القرارات. ويمكن أن تكون المنشأة تنافسية في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع، وبذلك لاتضمن تنافسيتها الحالية ربحيتها في المستقبل . وتعتبر الربحية قياساً للعائد في صورة الأرباح التي يحصل عليها المساهمون لإستثماراتهم في المنشأة.

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضرائب / متوسط حقوق المساهمين 100 X

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس كفاءة تشغيل أموال الملاك، وهو أكثر المؤشرات

إستخداماً في السنوات الأخيرة. وتزداد قوة هذا المؤشر عند إستخدامه في المقارنة بين المنشآت ذات الأحجام المختلفة. وكلما زادت قيمة هذا المؤشر كلما كان أفضل لأن ذلك يعني حصول المساهمين على مقدار أكبر من الأرباح من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن كفاءة الإدارة في توظيف مالهيا من حقوق مساهمها في إستثمارات مربحة (يوسف، 2016).

معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضرائب / متوسط إجمالي الأصول 100 X.

يقيس هذا المعدل نصيب كل جنيه من الأصول من صافي الربح بعد الضرائب. وتعني زيادة هذا المعدل زيادة كفاءة إستخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية، حيث أنه كلما زاد حجم الأعمال كلما أدي ذلك إلي زيادة الأرباح السنوية المحققة. وكلما ارتفع هذا المعدل كلما كان هذا أفضل لأن ذلك يعني توظيف أصول المنشأة في إستثمارات أكثر ربحية مما يشير إلي كفاءة الإدارة.

معدل العائد قبل الفوائد الضرائب على إجمالي الأصول = الربح من العمليات / متوسط إجمالي الأصول 100 X.

ويستخدم هذا المعدل لمعرفة العائد على العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب، ويشير إلي الأرباح الناتجة عن كل جنيه من الأصول وفقاً لقيمتها الدفترية، وهو ما يسمي بالقوة الإيرادية الأساسية كما تساعد القوة الإيرادية على تقييم الإستثمار في أسهم المنشأة، وأن تحقيق المزيد من القوة الإيرادية يعتبر إستثماراً جيداً في الأجل المتوسط والطويل.

- القيمة السوقية: يمكن لمنشأة ما أن تحقق أرباحاً، وتستحوذ على جزء كبير من السوق الداخلية دون أن تكون ذات مقدرة تنافسية على المستوى الدولي، ويحدث هذا عندما تكون الأسواق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية. كما يمكن للمنشآت أن تكون ذات ربحية، ولكنها غير قادرة على الإحتفاظ بالمنافسة في حالة تحرير التجارة أو بسبب السوق. لذلك يجب مقارنة تكاليف المنشأة مع تكاليف منافسيها، وعندما تتحقق حالة توازن تعظيم المنافع ضمن قطاع نشاط معين ذو إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمنشأة صغيرة بالقياس إلي التكاليف الحدية لمنافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر، وكانت المنشأة أكثر ربحية (بن علي، ٢٠١٤).

٨-١٣ العلاقة بين حوكمة الشركات والقدرة التنافسية :

أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية، وتحول كثير من دول العالم إلي مفهوم الإقتصاد الحر إلي فتح أسواق دولية جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحاً كبيرة تمكنها من التوسع في مجال أنشطتها بما كان له أثر في خلق فرص إستثمارية جديدة، وزيادة فرص العمل بالشكل الذي يؤدي إلي تقدم ونمو إقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات. وقد أدت هذه العوامل إلي تعرض الشركات إلي منافسة شرسة وإلي قدر كبير من التذبذبات الرأسمالية.

وقد أصبحت الشركات الوطنية على دراية بأنه لكي تتوسع وتصبح قادرة على كسب مزايا العولمة وتحرير الأسواق المالية وتجذب المنافسة الشرسية، فإنها تحتاج إلي مستويات من رأس المال تتعدى إمكانات مصادر التمويل العادية. وقد أدي عدم القدرة على جذب هذه المستويات من رأس المال بتهديد وجود تلك الشركات، بل وقد إمتد الأثر سلبياً على إقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات. إذ تعمل عدم كفاية رأس المال على خفض القدرة التنافسية للشركات، وتقليل فرص العمل. فالشركات

التي لا تتمكن من زيادة رأس مالها عن طريق جذب الإستثمارات إليها سوف تتحول إلى مجرد شركة تابعة للشركات العالمية متعددة الجنسيات، مع خروجها خارج الأسواق العالمية (سليمان، 2006). ويتمثل الغرض من تبني ضوابط حوكمة الشركات، ومبادئها في بناء وتقوية المساءلة، والمصداقية، والشفافية، وسلامة وصحة المعلومات بهدف حماية حملة الأسهم، وأصحاب المصالح، والعاملين، وكذلك المراقبين، وزيادة القيمة السوقية لثروة مالكي هذه الشركات عن طريق زيادة سعر السهم في السوق إلى الحد الأقصى عن طريق المبادلة الجيدة بين العائد، والمخاطرة بما يعني تحقيق قدرة تنافسية، وإستقرارية في السوق المالي والإستثمار، والنمو الإقتصادي، وذلك لدورها في تحقيق قدرة تنافسية، وتحقيق المنافسة بين الشركات. ويؤدي هذا إلى تحقيق القيمة الأساسية لإستثماراتها، وتوضيح القواعد، واللوائح الخاصة بإتخاذ القرار داخل الشركات، وتوفير الهيكل المؤسسي الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركات، وكيفية الوصول لتحقيق الهدف (الشمري، 2008).

وتساعد الممارسات السليمة لحوكمة الشركات، والإقتصاد بشكل عام على جذب الإستثمارات، ودعم الأداء الإقتصادي، والقدرة على المنافسة في الأجل الطويل من خلال :

- التأكيد على الشفافية في معاملات الشركات، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، حيث تقف حوكمة الشركات في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي الي إستنزاف موارد الشركة، وتخفيض قدرتها التنافسية، وبالتالي إنصراف المستثمرين عنها .
- تساعد حوكمة الشركات على منع حدوث الأزمات المصرفية.
- تشير البحوث إلى أن الدول التي تطبق حوكمة الشركات لحماية حملة الأسهم تفتح أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال (بجياوي، 2012).

وتعتبر حوكمة الشركات مصدراً للقدرة التنافسية لأن الحوكمة الجيدة تعنى العمل في ظل القليل من موارد الشركة، الأمر الذي يسهم في توزيع أفضل للموارد، حيث أن المستثمرين والمقرضين على إستعداد لوضع أموالهم في شركات بها حوكمة رشيدة، وأيضاً أصحاب المصالح والموظفين، والموردين، والذي يرتبطو بمثل هذه الشركات، والعلاقات تكون أكثر إزدهاراً، وعدلاً، وأطول أمداً في الشركات التي تطبق الحوكمة عكس الشركات التي لديها حوكمة أقل (Madhani,2014).

وتشير دراسة (فرج، 2017) إلى أن التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة يسهم في تحسين مستوى الأداء العام للشركات، وبالتالي زياده قيمتها السوقية، وذلك عن طريق:

- الإلتزام بتطبيق قانون فعال للشركات، والذي يحدد السجلات المحاسبية التي يجب إمسакها، والقوائم المالية التي يجب نشرها .
- تكوين لجنة مراجعه فعالة من مجموعه فرعية من أعضاء مجلس الإدارة يكون لديها المستوى الملائم من الخبرة المحاسبية والمالية والإستقلال حتى تتولى عملية الإشراف المستقل على عملية إعداد التقارير المالية .
- الإلتزام بقواعد محدده لمتطلبات الإفصاح والشفافية للشركات التي يتم تداول أوراقها المالية بالبورصات .
- إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية .
- الإلتزام بأليات المراجعة، والتأكد من صحة المعلومات التي تم إعدادها .
- تطوير الإطار البيئي للممارسات المحاسبية .

- تعديل آليات الإلتزام بالمعايير لكي يتم تحقيق مستوى الجودة المطلوب من خلال توفير الكوادر المؤهلة لإعداد التقارير المالية وفقاً لهذه المعايير، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية لتحقيق عملية الإلتزام بالمعايير .
 - تحسين مستوى جودة التقارير المالية من خلال تفعيل آليات الرقابة على إنتاج المعلومات بتحقيق التأهيل المناسب للمراجعين، والإلتزام بالقيم الأخلاقية .
 - توحيد أساليب إعداد وعرض التقارير المالية لتعظيم فرص المقارنة بين القوائم المالية لمنظمات الأعمال وتوفير المعلومات الملائمة لإحتياجات المستخدمين المختلفة، وتفعيل دور الهيئة العامة لسوق المال في تحقيق الإلتزام بتوقيت تقديم التقارير المختلفة في المواعيد المناسبة.
- وترى الباحثة أن لحوكمة الشركات تأثيراً على خلق القدرة التنافسية، وذلك عن طريق تحقيق كفاءة إتخاذ القرارات الإدارية ومراجعه التقارير المالية لتجنب الأخطاء المحاسبية والرقابة على المعلومات المالية والتشغيلية التي ينتجها البرنامج المحاسبي وإدارة المخاطر والسيطرة على المخاطرة التي تواجهها الشركة وإكتشاف طرق معالجتها في حالة مواجهة المخاطر.

٩- الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث :

هدفت دراسة (فريد، 2009) إلي وضع نموذج محاسبي مقترح يتضمن إطاراً متكاملأ لآليات حوكمة الشركات والتي يمكن تطبيقها في الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. ويمكن من خلال هذا التطبيق بيان تأثير تطبيق تلك الآليات على أداء وقيمة الشركات المصرية المساهمة المسجلة ببورصة الاوراق المالية. وقد توصلت الدراسة إلي أن الحوكمة الجيدة يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في مجال الإصلاح المالي والإداري للشركات، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الإستثمار، وجذب الإستثمارات، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته، وتفعيل سوق الأوراق المالية، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية بقوة. ومن الناحية المحاسبية، فقد زاد الإهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لإستعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية والمتمثلين في كافة الأطراف ذات المصلحة خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية وفقاً لمدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الشركة وذلك من خلال القوائم المالية المنشورة، وأيضاً من خلال جودة التقارير المعتمدة بواسطة المراجعين الخارجيين لتلك الشركة.

وتناولت دراسة (محمد، 2012) أثر إستقلالية مجلس الإدارة على مدى ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية من خلال الدور الإشرافي والتوجيهي الذي يقوم به المجلس على عمل الإدارة والقرارات التي تتخذها. وتمثل الأرباح المحاسبية المنتج الرئيسي لأساس الإستحقاق في المحاسبة وحجر الزاوية في العمل المحاسبي. وقد توصلت الدراسة إلي أن وجود أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين يعتبر ذا تأثير إيجابي من حيث ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية. كما أن يقام رئيس المجلس بدور مزدوج كرئيس للمجلس ورئيس للإدارة التنفيذية يؤثر سلباً في مدى ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية.

وتناولت دراسة (عبد الحليم، 2013) تحليل دور لجان المراجعة في مجال تحسين وزيادة تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية. وقد توصلت الدراسة إلي أن لجان المراجعة تعتبر إحدى الدعائم الأساسية لنجاح حوكمة الشركات بالشركات السعودية وتحقيق أهدافها والتي تتمثل في ضمان

العدالة، ودقة الإفصاح عن المعلومات، والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى مساهمتها في تحسين الرقابة الداخلية بالشركة.

وهدفت دراسة (المصري، 2013) إلى تقييم أثر الممارسات المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي وفقاً للإصدارات المهنية العالمية بهدف الوصول إلى نظام رقابة داخلية فعال وكفاء بالشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى الحاجة إلى مزيد من إلمام إدارات الشركات بمفهوم عملية الرقابة الداخلية وأهدافها، والتعرف على أهم عناصرها. كما توصلت أيضاً إلى أنه لا يوجد قانون أو تشريع ينص على إلزام الشركات المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية بالتقرير عن الرقابة الداخلية ضمن التقارير السنوية.

وتناولت دراسة (Brad, 2013) تحديد مدى التقارب بين السياسات المتعلقة بحوكمة الشركات حيث تحاول الشركات متعددة الجنسيات توحيد أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في جميع أنحاء العالم، ودراسة الاختلافات المحتملة في تصورات مبادئ حوكمة OECD بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المديرين في البلدين، والتي ترجع إلى التصورات المختلفة لمبادئ الحوكمة OECD من قبل المديرين بالولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تصورات الحوكمة في المملكة والدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط والتي قد تكون مثمرة حيث أنها تساعد على التمييز بشكل أفضل في هياكل الحوكمة والسياسات المحاسبية.

وركزت دراسة (Pankaj, 2014) على أن الهدف الرئيسي من حوكمة الشركات هو حماية حقوق المساهمين على المدى الطويل وأيضاً أصحاب المصالح، حيث أن الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على أداء الشركة. كما أن وجود نظام جيد لحوكمة الشركات يحل الصراعات بين الشركات والمساهمين والمديرين التنفيذيين وبين أصحاب المصالح. وتعتبر حوكمة الشركات مصدراً للميزة التنافسية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا بد من تطبيق حوكمة الشركات حيث أنها تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات، وتعمل على خلق قيمة على المدى الطويل وتحقيق ميزة تنافسية، وزيادة الحصة السوقية، وأن عدم وجود حوكمة جيدة تؤدي إلى إنخفاض عدد المستثمرين .

وهدفت دراسة (سعيد، 2014) إلى وضع إطار لضبط مخاطر المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات تساهم في إعادة الثقة والمصادقية في أداء المراجع الداخلي وتدعيم إستقلاليتهم وضمان الإلتزام بالقواعد والمعايير المهنية، كما أنها تساهم في تحسين عمليات إدارة المخاطر.

وتناولت دراسة (محمود، 2016) أهمية دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية المنشوره، ومدى إنعكاس ذلك على جودة أداء المراجع الخارجي بغرض إعادة الثقة في هذه القوائم لمواجهة تحديات الفترة القادمة في ظل الأزمة المالية الحالية، لما لذلك من آثار على قرارات المستثمرين والأطراف ذات العلاقة في بيئة الأعمال السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وجودة أداء لمراجع الخارجي .

وهدفت دراسة (عبد الفتاح، 2019) دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات، ومؤشرات جودة التقارير المالية باستخدام بيانات ١٢٣ شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري لسلسلة زمنية من ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٧ لقياس جودة التقارير المالية لكل شركة. كما تم تخفيض آليات حوكمة

الشركات إلي عدد صغير من العوامل باستخدام التحليل العامل لهذه الآليات المتمثلة في تركيز الملكية، وخصائص مجلس الإدارة (إستقلال مجلس الإدارة، إزدواجية منصب رئيس المجلس، حجم مجلس الإدارة، ودورية إجتماعات مجلس الإدارة)، خصائص لجنة المراجعة (إستقلال لجنة المراجعة، الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، دورية إجتماعات لجنة المراجعة)، وجودة المراجعة وذلك التخفيض سيكون من خلال إستخدام أسلوب تحليل المكونات الأساسية وتم إختبار علاقة جودة التقارير للمجموعات الثلاث مع مؤشر وعوامل التحليل العامل وآليات حوكمة الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في البيئة المصرية.

كما هدفت دراسة (حسن، 2019) إلي التعرف على آليات الحوكمة في الوحدات الإقتصادية، ومدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على تدعيم القدرة التنافسية للمنشأة، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية. وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة بين حوكمة الشركات " آلية لجنة إدارة المخاطر - حماية أصحاب المصالح وحملة الأسهم - وآلية حماية حقوق المساهمين " ومعدل العائد على إجمالي الأصول وأن أكثرهم تأثيراً هي آلية لجنة إدارة المخاطر، ثم حماية أصحاب المصالح، وأخيراً آلية حماية حقوق المساهمين.

كما هدفت دراسة (الحربي، 2021)، أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية، ولأغراض الدراسة تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات . وقد توصلت الدراسة بضرورة الإلتزام بتطبيق بعض آليات حوكمة الشركات وهي (تركز الملكية، وحجم مجلس الإدارة، وإستقلالية لجنة التدقيق) علي جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية . حيث أن هذه الآليات فسرت من التغيير في جودة التقارير المالية والباقي يرجع إلي عوامل أخرى، ولم تؤثر آليات حوكمة الشركات الأخرى وهي (إستقلال مجلس الإدارة، إزدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، ودورية إجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، ودورية إجتماعات لجنة التدقيق) علي جودة التقارير المالية وتم إستبعاد المتغيرين الخبرة المالية للجنة التدقيق، وجودة التدقيق) لأنهما متغيرين ثابتين.

وتناولت دراسة (السويركي، 2021) فحص أثر آليات حوكمة الشركات في القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق ذلك الهدف تم إتباع منهج تحليل المحتوى والقياسي الكمي للشركات. وقد إتبع نموذج التأثيرات المشترك لتحليل البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لآليات حوكمة الشركات على القيمة السوقية. **كما هدفت دراسة (عمر، 2022)** العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات في بورصة الأوراق المالية الكويتية، وقد توصلت الدراسة إلي تأثير حوكمة الشركات والآليات التي تعمل بها من خلال مجلس الإدارة، ولجان المراجعة، والمراجعة الداخلية علي قرارات المستثمرين، وحمية وجود دوراً فعالاً لمجلس الإدارة في الممارسات السليمة لتطبيق الحوكمة، ووضع السياسات لممارساتها، وجودة لجان المراجعة له تأثير رقابي هام لتفعيل مبادئ الحوكمة، وتؤدي المراجعة الداخلية بشكل سليم إلي تقليل التلاعب في المعلومات المالية.

ويعتبر الغرض الأساسي من عرض الدراسات السابقة هو التحديد الدقيق للمتغيرات وتحديد الفجوة البحثية والتي تمثل مشكلة الدراسة، وقد تمثلت الدراسات السابقة في دراسات متعلقة بالتعرف على

آليات الحوكمة في الشركات، ومدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على تدعيم القدرة التنافسية للمنشأة، ودراسات متعلقة بأثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في الأسواق المالية السعودية، ومدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات (تركز الملكية، وحجم مجلس الإدارة، وإستقلالية لجنة المراجعة) على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في الأسواق المالية، ومن خلال عرض وتحليل تلك الدراسات تبين للباحثة المتغيرات التي سيتم الإعتماد عليها في هذه الدراسة وهي قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة المالية وتفعيل القدرة التنافسية .
وبعد عرض الدراسات السابقة يمكن إشتقاق فروض البحث في صورتها العدمية علي النحو التالي:
الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة.
الفرض الثاني: لا توجد علاقة معنوية بين فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.
الفرض الثالث: لا تتوسط فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.

٩- الدراسة التطبيقية

مقدمة:

تستهدف الدراسة التطبيقية في هذا الجزء إختبار فروض الدراسة ومن ثم الوقوف على دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية ومدى إنعكاس ذلك على تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة. وسيتناول هذا الجزء الجوانب الأساسية للدراسة التطبيقية من خلال التعرض للجوانب التالية:

- ١-٩ هدف الدراسة التطبيقية.
- ٢-٩ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية.
- ٣-٩ متغيرات الدراسة وطرق قياسها والأساليب الإحصائية المستخدمة.
- ٤-٩ فروض الدراسة وإختبارات فروض الدراسة.
- ٥-٩ نتائج إختبار الفروض.
- ٦-٩ ملخص نتائج إختبار الفروض.

١-٩ هدف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس وتحليل دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية ومن ثم زيادة قيمة المنشأة ، ومدى إنعكاس ذلك على تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة. وسيتم ذلك من خلال قياس حوكمة الشركات بإستخدام الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، والتي تتضمن كلا من مجلس الإدارة، وتشكيل مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، ومسئولية مجلس الإدارة، ولجنة التعينات، ولجنة المكافآت. وتتمثل آليات الحوكمة الخارجية في لجنة المراجعة، وإستقلال لجنة المراجعة، والخبرة المالية للجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، ودورية إجتماعات لجنة المراجعة، وجودة المراجعة، وفي المنافسة في سوق المنتجات أو سوق العمل الإداري، والرقابة التي يمارسها أصحاب

د. حنان عبدالمنعم مصطفى حسن دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية ومدى

المصالح الخارجيين علي الشركة. وسيتم قياس قيمة المنشأة بمؤشر جيمس توبين، كما سيتم قياس القدرة التنافسية من خلال توجيه إستبيان لمحاسبي ومراجعي الشركات محل الدراسة.

٢-٩ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية . وحتى يمكن إختبار دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية ومن ثم زيادة قيمة المنشأة ومدى إنعكاس ذلك على تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة، تضمنت عينة الدراسة ٢٠ شركة كما يتضح بالجدول (٩-١)، والذي يعرض مفردات العينة .

جدول (٩-١) الشركات الممثلة لعينة الدراسة

م	إسم الشركة	م	إسم الشركة
١	بالم هيلز	١١	أجواء
٢	العز للسيراميك	١٢	أراب
٣	الفنار للمقاولات	١٣	العربية لاستصلاح الزراعي
٤	طلعت مصطفى	١٤	شركة مصر للأسواق الحرة
٥	أعمار	١٥	أطلس
٦	السويدي	١٦	أكتوبر فارما
٧	ماريدايف	١٧	الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية
٨	نيوداب شمال الصعيد	١٨	الإسكندرية للغزل والنسيج
٩	أم أم جرب	١٩	الإسماعيلية مصر للدواجن
١٠	دايس	٢٠	المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي

وقد إعتمدت الباحثة على القوائم والتقارير المالية والإيضاحات المتممة للشركات الممثلة لعينة الدراسة والمنشورة بالمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بكل شركة من شركات العينة عن الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١.

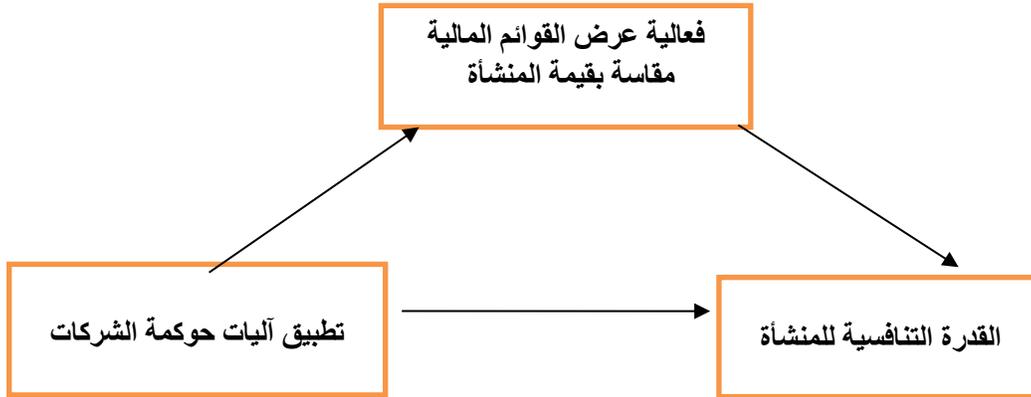
٣-٩ متغيرات الدراسة وطرق قياسها والأساليب الإحصائية المستخدمة:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة المالية كقياس لزيادة فعالية عرض القوائم وتفعيل القدرة التنافسية، وفيما يلي عرض لمتغيرات الدراسة.

- المتغير المستقل: حوكمة الشركات

وتقاس آليات الحوكمة بالآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات وتتمثل الآليات الداخلية في : مجلس الإدارة، وتشكيل مجلس الإدارة، ومسئولية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، ولجنة التعينات، ولجنة المكافآت. بينما تتمثل آليات الحوكمة الخارجية في لجنة المراجعة، وإستقلال لجنة المراجعة، والخبرة المالية للجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، ودورية إجتماعات لجنة المراجعة، وجودة المراجعة، والمنافسة في سوق المنتجات أو سوق العمل الإداري، والرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين علي الشركة .

- المتغير التابع (وهو متغير وسيط أيضاً) :
- ١- قيمة المنشأة كمقياس لفعالية عرض القوائم المالية والتي تقاس بمؤشر جيمس توبين: إذ يعتبر مقياس Tobins Q والذي قام بوضعه James Tobin من أكثر المقاييس شيوعاً لقياس قيمة المنشأة، ويتم حساب نسبة Tobins Q وفقاً للمعادلة التالية:
- $$\text{Tobins Q} = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{إجمالي الإلتزامات} / \text{القيمة الدفترية لإجمالي الأصول}$$
- ويتم حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية عن طريق ضرب سعر الإغلاق للسهم في عدد الأسهم في نهاية السنة، حيث تقترب قيمة إجمالي الإلتزامات السوقية من قيمتها الدفترية في نهاية السنة. وكلما زادت نسبة Tobins Q عن الواحد صحيح فإن ذلك يعني أن القيمة السوقية للأصول أعلى من القيمة الدفترية في حين أن انخفاض النسبة عن الواحد صحيح يعني أن الشركة مقيمة بأقل من قيمتها.
- ٢- تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة: وقد تم قياس هذا المتغير من خلال توجيه إستبيان لمحاسبي ومراجعي الشركات محل الدراسة.
- ٣- النموذج المقترح للدراسة التطبيقية:
- إستناداً للدراسات التي تم مناقشتها، فقد قامت الباحثة ببناء الإطار المفاهيمي التالي للدراسة، والذي يلخص العلاقة المتبادلة بين المتغير المستقل والمتغير التابع والمتغير الوسيط من خلال الشكل التالي:



شكل (٩-١) النموذج المقترح للدراسة التطبيقية (إعداد الباحثة)

- ٩-٤ فروض الدراسة وإختبارات الفروض:
- الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة.
- الفرض الثاني: لا توجد علاقة معنوية بين فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.

الفرض الثالث: لا تتوسط فعالية عرض القوائم المالية والمقاسة بقيمة المنشأة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.

أدوات البحث:

- 1- قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات مع تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال التقارير المالية السنوية للشركات من الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢١. ولقد إختارت الباحثة هذه الفترة الزمنية لإجراء الدراسة من خلالها وذلك لتوافر كافة البيانات عن الشركات المسجلة لدى البورصة، وتم حساب نسبة **Tobins Q** وفقاً للمعادلة السابق عرضها.
 - 2- تم حساب مؤشر آليات الحوكمة الداخلية والخارجية من خلال الشركات عينة الدراسة والتي تتضمن كلاً من الآليات الداخلية وتشمل (مجلس الإدارة، وتشكيل مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، ومسئولية مجلس الإدارة، ولجنة التعيينات، ولجنة المكافآت. وتتمثل آليات الحوكمة الخارجية في لجنة المراجعة، وإستقلال لجنة المراجعة، والخبرة المالية للجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، ودورية إجتماعات لجنة المراجعة، وجودة المراجعة، والمنافسة في سوق المنتجات أو سوق العمل الإداري، والرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين علي الشركة).
 - 3- تم قياس القدرة التنافسية من خلال توجيه إستبيان لمحاسبي ومراجعي الشركات محل الدراسة من أجل التحقق من مدى دقة ملاءمته في جمع المعلومات، حيث تمت صياغة بنود الإستبانة في سياق علمي مع سهولة صياغة البنود ووضوحها بشكل واقعي لكي يسهل ملاحظاتها وقياسها من قبل العينة.
- مرحلة التحقق من ثبات وصدق الأداة:** تم توزيع الإستبيان على عينة عشوائية مكونة من (١٤٠) من أفراد مجتمع البحث (مراجعو الحسابات) للتحقق من صحة ثبات وصدق الإستبيان وبالتالي تصبح جاهزة للتوزيع النهائي.
- للتحقق من ثبات الإستبيان لإمكانية الاعتماد على نتائجه إستخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، كما تم حساب الصدق الذاتي ويوضح الجدول التالي معاملات الصدق والثبات:

جدول (٢-٩) صدق وثبات الإستبيان

متغيرات الإستبيان	قيمة ألفا	الصدق الذاتي
تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة	٠,٨١٤	٠,٩٠٢

** دال عند مستوى معنوية (٠,٠١) (المصدر: مخرجات (SPSS): الباحثة)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات مرتفعة حيث بلغت (٠,٨١٤) وهي قيمة مرتفعة تشير إلى صلاحية البنود وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد تفرغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات بإستخدام الحاسب ومن خلاله تمت معالجة البيانات إحصائياً بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Sciences

AMOS وبرنامج (SPSS) Package for Social، وتحققاً لأهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها بالإستعانة بالأساليب والإختبارات الإحصائية المناسبة التالية:

- المتوسط الحسابي "Mean" والانحراف المعياري "Standard Deviation" والوزن النسبي المئوي (Weight Percentile) للتعرف على نسبة موافقة العينة لقرارات الإستبيان.
 - معامل ارتباط "بيرسون" لقياس صدق الإتساق الداخلي للإستبانة، بالإضافة لإستخدامه في إختبار مدى وجود علاقة بين متغيرات البحث.
 - أسلوب الإنحدار البسيط لإختبار فروض البحث.
- تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

تم جمع عدد من البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة متمثلة في (سنوات الخبرة، مستوى التعليم)، ومن خلال هذه البيانات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة، والتي تتضح بياناتها كما بالجدول التالي:

جدول (٩-٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (ن=١٤٠)

البيانات الشخصية		العدد	النسبة المئوية
عدد سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	١٠	٧,١
	من ١٠ - ١٥ سنة	٥٥	٣٩,٣
	أكثر من ١٥ سنة	٧٥	٥٣,٦
المستوى التعليمي	بكالوريوس	٨٥	٦٠,٧
	دبلوم (حاصل على إحدى الشهادات المهنية)	١٧	١٢,١
	حاصل على زمالة إحدى الجمعيات أو المؤسسات المهنية	٧	٥,٠
	ماجستير	٢٣	١٦,٤
	دكتوراه	٨	٥,٧

(المصدر: مخرجات (SPSS): الباحثة)

وفقاً لسنوات الخبرة: تبين أن (١٠) من أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة (أقل من ١٠ سنوات) ويمثلون ما نسبته (٧,١٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، في حين وجد أن (٥٥) من أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة (من ١٠ - ١٥ سنة) بنسبة (٣٩,٣٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، في حين أن (٧٥) من أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة (أكثر من ١٥ سنة) ويمثلون ما نسبته (٥٣,٦٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة ويمثلون النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة.

وفقاً للمستوى التعليمي: تبين أن (٨٥) من أفراد عينة الدراسة حاصل على (بكالوريوس) ويمثلون ما نسبته (٦٠,٧٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة ويمثلون النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة، في حين وجد أن (١٧) من أفراد عينة الدراسة حاصل على دبلوم إحدى الشهادات المهنية ويمثلون ما نسبته (١٢,١٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، كما وجد أن (٧) من أفراد عينة الدراسة حاصل على (زمالة إحدى الجمعيات أو المؤسسات المهنية) بنسبة (٥,٠٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، كما وجد أن (٢٣) من أفراد عينة الدراسة حاصل على (ماجستير) ويمثلون ما نسبته (١٦,٤٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وأخيراً عدد (٨) من أفراد عينة الدراسة حاصل على درجة (دكتوراه) ويمثلون ما نسبته (٥,٧٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

جدول (٤-٩) نتائج التحليل الوصفي لعبارات متغير القدرة التنافسية المنشأة

الترتيب	الوزن النسبي المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
١	٨٤,٠	٠,٩٢	٤,٢٠	هل توافق علي أن حوكمة الشركات من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات خاصة بعد تبني معظم دول العالم النظم الإقتصادية الرأسمالية
٤	٨١,٧	١,٠٣	٤,٠٩	هل توافق علي أن تطبيق آليات الحوكمة تؤدي إلي تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.
٣	٨٣,٠	٠,٨٦	٤,١٥	هل توافق علي أن آليات الحوكمة تؤثر علي تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.
٢	٨٣,٤	٠,٨٦	٤,١٧	هل توافق علي أن تطبيق آليات الحوكمة تؤثر علي قيمة المنشأة وتفعيل القدرة التنافسية المنشأة
	٨٣,٢	٠,٨٤	٤,١٦	القدرة التنافسية للمنشأة

(المصدر: مخرجات (SPSS): الباحثة)

تبين من الجدول السابق لوصف عبارات متغير القدرة التنافسية للمنشأة أن المتوسط العام لإجمالي متغير القدرة التنافسية المنشأة بلغ (٤,١٦) بإنحراف معياري (٠,٨٤) ووزن نسبي (٨٣,٢٪) وهي نسبة تشير لموافقة عينة الدراسة على المتغير، وتراوحت متوسطات العبارات بين (٤,٠٩ – ٤,٢) بوزن نسبي (٨١,٧٪ - ٨٤,٠٪) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات متغير القدرة التنافسية المنشأة.

٥-٩ إختبارات فروض الدراسة:

الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية.

لأختبار الفرض الأول تم قياس العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة بمؤشر مكون من ١٠ آليات تم قياسها من خلال تقييم الشركات، وقياس زيادة فعالية عرض القوائم المالية من خلال قيمة المنشأة والمقاسة مؤشراً جيمس توبين وفقاً للنموذج التالي:

$$Y = B0 + +B1 X$$

حيث Y = قيمة المنشأة في نهاية.

X = آليات الحوكمة .

B0 ، B1 = معاملات نموذج الإنحدار.

جدول (٩-٥) العلاقة الارتباطية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية مقاسه بقيمة المنشأة

المتغيرات	تطبيق آليات حوكمة الشركات
زيادة فعالية عرض القوائم المالية	معامل ارتباط
	الدلالة المعنوية

(المصدر: مخرجات (SPSS): الباحثة)

يتضح من الجدول السابق للعلاقة الارتباطية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦٥١).

جدول (٦-٩) الإنحدار الخطي البسيط للعلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية

اختبار ف	قيمة ف	R ² adjus	القيمة المقدرة		مستوي المعنوية	قيمة ت المحسوبة
			المتغير	الثابت		
٠,٠٠١>	١٨,١٦٤	٠,٤١٩	٠,٤١٢	٠,٩٥١	٠,٠٠١>	٤,٩١٠

(المصدر: مخرجات (SPSS): الباحثة)

نتائج إختبار الفرض الأول:

- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R²) (٠,٤١٩) والتي تعني أن المتغير المستقل آليات حوكمة الشركات يفسر ٤١,٩٪ من التغيرات في المتغير التابع زيادة فعالية عرض القوائم المالية مقاسه بقيمة المنشأة.
- كان مستوي المعنوية للمتغير المستقل أقل من (٠,٠٠١) وهذا يعني أنه يوجد أثر معنوي لتطبيق آليات حوكمة الشركات على زيادة فعالية عرض القوائم المالية.
- كما تبين من نتائج الجدول السابق أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (١٨,١٦٤) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) مما يؤكد على معنوية نموذج الإنحدار.

من النتائج السابقة تم رفض فرض العدم الأول القائل بأنه:

لا توجد علاقة معنوية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية. ويتم قبول الفرض البديل القائل:

توجد علاقة معنوية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة معنوية بين فعالية عرض القوائم المالية وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة. لأختبار الفرض الثاني تم قياس العلاقة بين فعالية عرض القوائم المالية والمقاسة بقيمة المنشأة من خلال مؤشر جيمس توبين، وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة وفقاً للنموذج التالي.

$$Y = B0 + +B1$$

حيث

Y: تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة

X: زيادة فعالية عرض القوائم المالية

B0 ، B1 = معاملات نموذج الانحدار.

جدول (٧-٩) العلاقة الارتباطية بين زيادة فعالية عرض القوائم المالية وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة

المتغيرات		تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة
زيادة فعالية عرض القوائم المالية	معامل ارتباط	٠,٤٢٠**
	الدلالة المعنوية	٠,٠٠١ >

(المصدر: مخرجات (SPSS): الباحثة)

يتضح من الجدول السابق وجود ارتباط معنوي بين زيادة فعالية عرض القوائم المالية وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٤٢٠).

جدول (٨-٩) الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين زيادة فعالية عرض القوائم المالية وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة

اختبار ف	قيمة (F) المعنوية	R ² adjus	القيمة المقدرة		مستوي المعنوية	قيمة ت المحسوبة
			المتغير	الثابت		
٠,٠٠١ >	٢١,٥٤٤	٠,١٧٣	٠,٤٠٠	٤,٩١٠	٠,٠٠١ >	٤,٨٧٤

يوضح الجدول (٨-٩) نتائج اختبار الفرض الثاني كما يلي:

- بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (٠,١٧٣) بما يعني أن زيادة فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة وذلك تفسر ١٧,٣٪ من التغيرات في تفعيل القدرة التنافسية، ومستوي المعنوية أقل من (٠,٠٠١) وهذا يعني أنه يوجد أثر معنوي لزيادة فعالية عرض القوائم المالية على تفعيل القدرة التنافسية.
- كما تبين من نتائج الجدول السابق أن قيمة (ف) المحسوبة لنموذج الانحدار قد بلغت (٢١,٥٤٤) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) مما يؤكد على جودة نموذج الانحدار وصحة الاعتماد عليه.

من النتائج السابقة تم رفض فرض العدم الثاني القائل:

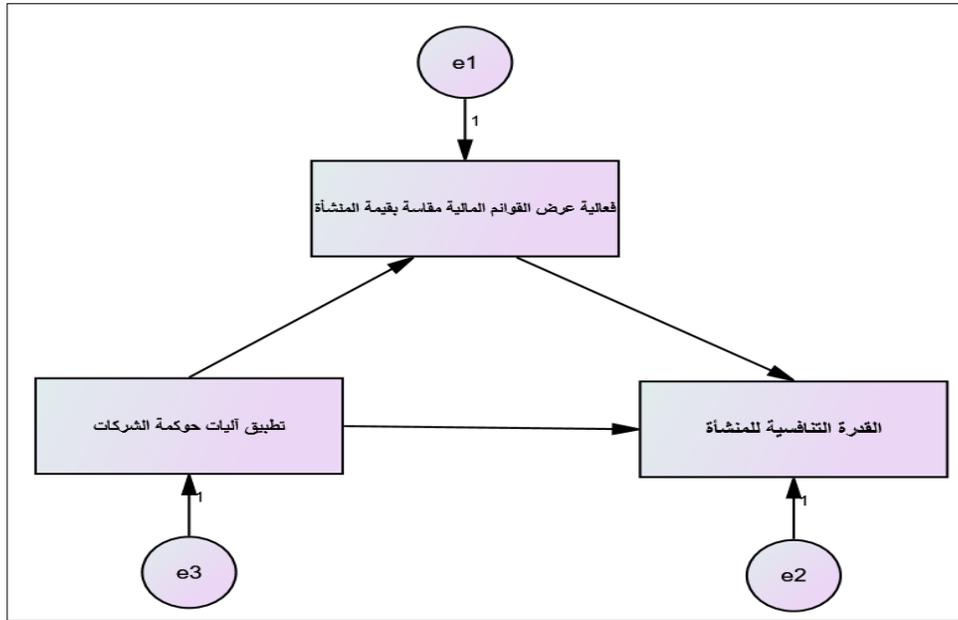
لا توجد علاقة معنوية بين فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.

د. حنان عبدالمنعم مصطفى حسن دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية ومدى

وقبول الفرض البديل القائل: توجد علاقة معنوية بين فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.

تطبيق بين العلاقة المالية مقاسة بقيمة المنشأة القوائم عرض فعالية لا تتوسط: الثالث الفرض العدمي للمنشأة. التنافسية القدرة وتفعيل الشركات حوكمة آليات

لإختبار هذا الفرض تم إستخدام برنامج AMOS لإختبار تحليل المسارات والموضح بالشكل رقم (٢) .



المصدر: من مخرجات برنامج AMOS

شكل (٢) النموذج الهيكلي أو البنائي لمسارات تأثير توسط فعالية عرض القوائم المالية على العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة

يوضح الجدول (٩-٩) نتائج إختبار تحليل المسارات لتأثير توسط فعالية عرض القوائم المالية على العلاقة الارتباطية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة.

جدول (٩-٩) نتائج إختبار تحليل المسارات لتأثير توسط فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة على العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة

مستوى المعنوية (P value)	إختبارات (C.R)	معامل الإنحدار المعياري	التقدير β	المسار	
				المتغير التابع	المتغيرات المستقلة
**٠,٠٠١	٢٤,٢٤٤	٠,٩٢٢	٠,٨٢٨	فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة	تطبيق آليات حوكمة الشركات
**٠,٠٠١	٦,٢٧٦	٠,٤٨١	٠,٤٨٤	القدرة التنافسية للمنشأة	فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة
**٠,٠٠١	٦,٤٠٥	٠,٤٩١	٠,٤٤٣	القدرة التنافسية للمنشأة	تطبيق آليات حوكمة الشركات

ويتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الإنحدار المعياري ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ١٪، مما يؤكد تأثير توسط فعالية عرض القوائم المالية على العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة.

ويوضح الجدول (٩-١٠) مؤشرات الحكم على جودة توفيق النموذج الهيكلي أو البنائي لمسارات تأثير توسط فعالية عرض القوائم المالية على العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة.

جدول (٩-١٠) التأثير المباشر وغير المباشر لفعالية عرض القوائم المالية على العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة

القدرة التنافسية للمنشأة			فعالية عرض القوائم المالية			المتغيرات
إجمالي التأثير	تأثير غير مباشر	تأثير مباشر	إجمالي التأثير	تأثير غير مباشر	تأثير مباشر	
٠,٨٤٤	٠,٤٠٠	٠,٤٤٣	٠,٨٢٨	٠,٠٠٠	٠,٨٢٨	تطبيق آليات حوكمة الشركات
٠,٤٨٤	٠,٠٠٠	٠,٤٨٤				فعالية عرض القوائم المالية

يتضح من الجدول السابق أن هناك تأثيراً مباشراً لتطبيق آليات حوكمة الشركات على مستوى فعالية عرض القوائم المالية، وهناك تأثير مباشر وغير مباشر لآليات حوكمة الشركات على القدرة التنافسية للمنشأة.

جدول (٩-١١) مؤشرات الحكم على جودة توفيق النموذج الهيكلي أو البنائي
لمسارات تأثير توسط مستوى فعالية عرض القوائم المالية على العلاقة بين تطبيق
آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة

المؤشر	قيمة المؤشر
مؤشر مربع كاي المعياري (Normed Chi-square (CMIN/DF)	١٤٨.٤٤٥
مؤشر جودة التوفيق أو حسن المطابقة Goodness of Fit Index (GFI)	٠.٩٩٩
مؤشر جودة التوفيق المقارن (Comparative Fit Index (CFI)	٠.٩٩٩
مؤشر جودة التوفيق المعياري (Normed of Fit Index (NFI)	٠.٩٩٩
مؤشر توكر لويس (Tucker-Lewis Index (TLI)	٠.٠٠١

يتضح من الجدول (٩-١١) أن جميع مؤشرات الحكم على جودة توفيق النموذج الهيكلي أو البنائي لمسارات تأثير توسط فعالية عرض القوائم المالية على العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة جيدة إحصائياً.

ومن ثم تم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل تتوسط فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة.

١٠- نتائج وتوصيات البحث:

١-١٠ نتائج البحث:

- ١- رفض فرض العدم الأول: لا توجد علاقة معنوية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة، وقبول الفرض البديل: توجد علاقة معنوية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة.
- ٢- رفض فرض العدم الثاني: لا توجد علاقة معنوية بين فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة، وقبول الفرض البديل: توجد علاقة معنوية بين فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.
- ٣- رفض فرض العدم الثالث: لا تتوسط فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة، وقبول الفرض البديل تتوسط فعالية عرض القوائم المالية مقاسة بقيمة المنشأة العلاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للمنشأة.

٢-١٠ توصيات البحث:

- ضرورة تفعيل آليات الحوكمة، لما لها دور كبير في تحسين مستوي الفعالية في عرض القوائم المالية.
- تشجيع الباحثين على إجراء دراسات إختبارية هدفها التحقق من الإلتزام الفعلي للشركات بالمبادي، والآليات المنصوص عليها بالنسبة للحوكمة.
- ضرورة تطبيق آليات الحوكمة لأنه يؤثر بالإيجاب على حل المشكلات التي تواجهها الشركات.
- ضرورة تحديد أدوار ومسئوليات كلاً من مجلس الإدارة ولجان المراجعة والتركيز على أن يكون أعضاؤها مؤهلين بقدر كافي من الموثوقية والخبرة.
- ضرورة ربط قواعد، ومبادي حوكمة الشركات بقيمة المنشأة.
- ضرورة تفعيل آليات حوكمة الشركات خاصة الآليات الداخلية للحوكمة، لما لها من دور كبير في تحسين مستوي الفعالية في عرض القوائم المالية.
- ضرورة إصدار قوانين وتشريعات موحدة لحوكمة الشركات في الوطن العربي.
- العمل على إيجاد مؤشر موحد لتطبيق قواعد حوكمة الشركات.
- العمل على تطبيق آليات حوكمة الشركات في جميع المنشآت لأن ذلك سوف يعمل على الحفاظ على حقوق المساهمين، وزيادة الربحية والقدرة التنافسية.
- العمل على إستقلال لجان المراجعة والمراجع الخارجي.
- العمل على تطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة من خلال البرامج التدريبية التي تغطي المتطلبات المهنية لأن ذلك يعود على الشركات بتحسين أدائها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو حمادة، عبد الموجود عبد الله " (2012) أثر سياسة تطوير تشكيلة المنتجات على القدرة التنافسية لعناصر المزيج التسويقي في الشركات الصناعية السعودية" ، *المجلة العربية للإقتصاد والتجارة - مصر*، العدد الأول، المجلد الثالث، ص ص 752- ٧٥٩ .
- الحربي، آلاء واصل، " (2021) " أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية " دراسة تطبيقية علي البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية " تداول" *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية*، العدد ٣، مجلد ٢٩ ، ص ص ٢٢٣: ٢٥٣ .
- الزكي، نرفاتا أمين محمد، " (2015) " قياس أثر التخطيط الضريبي على تعظيم قيمة المنشأة " دراسة ميدانية" *مجلة الفكر المحاسبي*، العدد ٤، مجلد ١٩، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ص ص ٨٦١: ٨٩٤ .
- السعيد، ساره حافظ، " (2015) قياس أثر التطبيق المتكامل لآليات الحوكمة على بيئة الرقابة الداخلية"، *رسالة ماجستير - كلية التجارة - جامعة عين شمس*.
- السيد، وليد محمد محمد " (2018) أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة " *رسالة دكتوراه*، جامعة الزقازيق .
- السواح، سمر أحمد السيد عبد الله، " (2015) قياس تأثير تطبيق آليات الحوكمة على زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة" *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عن شمس، المجلد / العدد ٤، ص ص ٣٣٩-٣٥٢ .
- السوبركي، هاني جودت، (2021) " أثر آليات الحوكمة في القيمة السوقية للشركات (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين)، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية*، العدد ٣ ، المجلد ٢٩ ، ص ص ١٣١: ٣١ .
- الشعلان، صالح بن إبراهيم، (2008)، "مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم"، *رسالة ماجستير*، جامعة الملك سعود.
- الشمري، صادق راشد " (2008) الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي " *مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية*، العدد السابع عشر، ص ص ١٢١ - ١٤١ .
- العميري، سميرة " (2013) أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري" *رسالة ماجستير*، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير .
- المصري، شريف عبد السلام احمد، " (2013) تقييم الممارسة المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي في ضوء الإصدارات المهنية" ، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلد 35، العدد 2، ص ص ٧٠ - ١٠٠ .

-
- بن علي، بن جدو " (2014) الإستراتيجيات التنافسية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية " رسالة ماجستير" كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التيسير -جامعة أحمد بوقره.
 - جودة، مها على،" (2011) إطار محاسبي مقترح لتدعيم القدرة التنافسية للوحدات الإقتصادية في ظل نظام إعادة التصنيع" دراسة ميدانية"، " رسالة دكتوراه " جامعة عين شمس- كلية التجارة.
 - حسن، زكريا صلاح علي،" (2013) مدخل مقترح لتعظيم حقوق المساهمين في ظل آليات الحوكمة بالشركات المصرية " " رسالة دكتوراه " جامعة عين شمس - كلية التجارة.
 - حسن، سارة محمود محمد" (2019) " نموذج محاسبي لتفسير العلاقة بين حوكمة الشركات والقدرة التنافسية للوحدات الإقتصادية " دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس
 - حسن، عادل على " (2016) نموذج مقترح لقياس تأثير تطبيق حوكمة الشركات في تفعيل جودة أداء وإستقلالية المراجعين " مجلة الفكر المحاسبي"، جامعة عين شمس، العدد الأول - الجزء الثاني - السنة العشرون ص. 1193-1194.
 - حسن، محروس أحمد، الحموي، شامل محمد (1995) " محددات قيمة المنشأة: مع التطبيق على قطاع الأعمال العام للغزل والنسيج " المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة- العدد الأول ١، ص ص ٦٩٩-٧٣٥.
 - رميلي، سناء محمد رزق،(٢٠١٦) "أثر مستوي الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع، الجزء الأول، كلية التجارة - جامعة عين شمس.
 - سامي، مجدي محمد " (2009) دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، العدد الثاني، المجلد 46، ص ١٦٧-٢١٠
 - سعيد، مصطفى محمد " (2014) إطار مقترح لضبط مخاطر المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات " دراسة ميدانية، " رسالة ماجستير" كلية التجارة - جامعة عين شمس .
 - سليمان، محمد مصطفى،" (2006) ح وكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي، والإراري"، الدار الجامعية، الأسكندرية.
 - سليمان، محمد مصطفى " (2009) دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري " دراسة مقارنة "الدار الجامعية - الأسكندرية.
 - شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم،(٢٠١٥) " دراسة وإختبار مدى قبول المستثمرين لمؤشر مقترح للإفصاح غير المالي لأغراض تقييمهم لمقدرة الشركة على خلق القيمة " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد الثاني والخمسون، يناير، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية .

- عاشور، إيهاب محمد كامل، (٢٠١١) "المحتوي المعلوماتي للأرباح المحاسبية وأثره على العوائد السوقية للأسهم: دراسة تطبيقية"، **مجلة المحاسبة المصرية**، العدد الأول، السنة الأولى، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ص ١٠٤ - ١٢٧.
- عبد الباسط، عوافي " (2013) آليات تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز الإستثمار المحلي، " **مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير**، جامعة محمد خيضر، ص ٢٤-٢٥ .
- عبد الحفيظ، أسماء وجيه (2015)، "أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على المستوي المعلوماتي في سوق الأوراق المالية" دراسة تطبيقية، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة - جامعة عين شمس.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود، (2013) " دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، ص 525 - ٦١١.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد، (٢٠١٩) العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية" دراسة إمبريقية" **مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق - كلية التجارة، المجلد ٤١، العدد ٤، ص ص ٨٢ : ١٣٨.
- عبد الله، محمد مفتاح، " (2010) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على موثوقية التقارير المالية المنشورة في سوق الأوراق المالية المصرية " دراسة تطبيقية" **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- عمر، علاء الدين عبد العزيز فهمي، (٢٠٢٢) "العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات في بورصة الأوراق المالية الكويتية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية** - كلية التجارة - جامعة السادات، المجلد الثالث عشر - مارس، ص ٦٧.
- فرج، محمد عبدالله، " (2017) تفعيل أثر تطبيق حوكمة نظم المعلومات في الحد من مخاطر المعلومات" دراسة ميدانية " **رسالة ماجستير**، كلية التجارة - جامعة عين شمس.
- فريد، محرم فريد، " (2009) نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركة المسجلة ببورصة الأوراق المالية " **رسالة دكتوراه** - كلية التجارة - جامعة عين شمس.
- فؤاد، ريمون ميلاد " (2016) أثر تكامل حوكمة ممارسات سلسلة التوريد وأساليب المحاسبة الإدارية الإستراتيجية على أداء منشآت الأعمال" دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي** - كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني . ص ص 869-٩٣٤ .
- كنزة، براهيمة، " (2013) دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التيسير"، **جامعة فلسطين**، ص ١١٠ - ١١١.
- محمد، على يوسف (2012)، " أثر إستقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية"، **مجلة جامعة دمشق، قسم المحاسبة**، كلية الاقتصاد، المجلد (28)، العدد (2)، ص ص ١-٣٢ .

- محمود , عزة حلمي، " (2016) دور آليات ضوابط الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاس ذلك على تطوير أداء المراجع الخارجي في بيئة الأعمال السعودية " مجلة علمية، كلية لتجارة -جامعة بنها، السنة ٢٦، العدد الأول، ص ٢٥٥.
- محمود، أحمد حامد، " (2013) دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مجلد ١٧- العدد ٢، ص ص ٥٥٠-٦٠٠.
- محمود، محمد عبدالله، " (2013) أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والإجتماعي على القدرة التنافسية للشركات" رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- سلام، طارق مختار محمد، " (2015) أثر ممارسة حوكمة الشركات على شفافية القوائم المالية - دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عن شمس، مجلد ١٧، عدد ٢، ص ص-73-72.
- مرعي، ليلي عوض محمد السيد، حامد، حسناء عطية، (٢٠١٥) " المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص ص ٢٨١-٣٧٤ .
- معقوق، كريمة محمد، " (2015) "دور معايير التقارير المالية الدولية في تفعيل حوكمة الشركات للحد من ممارسات الأرباح"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- معيار المحاسبة المصري رقم (1) المعدل. 2019 .
- هجرس، سارة أبو بكر سالم(2018) " قياس أثر التحفظ المحاسبي، والإحتفاظ بالأرصدة النقدية على قيمة المنشأة " دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- هيئة أسواق المال، حوكمة الشركات، (2015) .
- وزارة الإستثمار (٢٠١٢)، مركز المديرين المصري، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر .
- وزارة الإستثمار (٢٠٠٨)، مركز المديرين المصري، دليل عمل لجان المراجعة، ص ٧.
- يحيوي، نعيمة، " (2012) دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات " جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.
- يوسف، شيماء محمد " (2016) تأثير الإفصاح المحاسبي لعملية توريق القروض العقارية على القدرة التنافسية للمنشأة " دراسة ميدانية،" رسالة ماجستير" كلية التجارة - جامعة عين شمس.

• ثانياً: المراجع الأجنبية

- Allam Mohammed Mousa, (2013) "**The Audit Committee Characteristics and earnings quality**" Evidence from Jordan Volume 7, issue 4 .
- Anca.P. (2012), "Corporate governance and firm value during the global financial crisis Evidence from china", **Journal of Empirical finance** Vol. 18 issue, pp70-80.
- Bourguignon, A (2005) " Management Accounting and value Creation: The profit and loss of Reification Critical perspective on Accounting". Vol.16. pp. 353-389.
- Brad Wright (2013),"**Across – National analysis of perceptions of corporate governance principles christopher** " J. Robertson International Business Review 22, pp315-325.
- Chakrabarty K.C., (2011),Non-Financial Reporting – What,Why,and How-Indian Perspective " available at www.scinedirect.com.
- Dagiliene, L, (2013)," The Influence of Corporate Social Reporting to Companys Value in a Developing Economy, International Conference on Applied Economics (ICOAE),PP.212-221.
- Eleonora Sofilda, (2016)" **The effect of global competitiveness and trade openness through the investment ,and inflation towards economic growth**" ,sofilda et al OIDA international journal of sustainable development pp 2-9 .
- Gregory , A., Tharyan, R., & Whittaker , J., (2014) " Corporate Social Responsibility & Firm Value: Disaggregating the Effects on Cash Flow , Risk & Growth " Journal of Business Ethics, Vol. 124, PP 633-657.
- Lee, B.O, Brien, J. and Sivaramakrishnan, K. (2008)," Analysis of Financial Analysis Optimism in Long-Term Growth Forecasts" **Journal of Behavioral Finance**, PP 171-184.
- Mukhtaruddin, R., Bambang, B.S., Irham, R and Abukosim, (2014), "Earning Management, Corporate Social Responsibility Disclosures and Firms Value: Empirical Study on Manufacturing listed on IDX Period 2010-2012, Net Journal of Business Management, Vol.2, no.6, PP.48-n56.

- Neumann, Bruce R., Michale L. Roberts & Eric Cauvin., (2010),"Stakeholder Value Disclosures: Anchoring on Primacy and Importance of Financial and nonfinancial Performance measures" Review of Managerial Science, Vol,5, Issue.2, PP.195-212.
- Nyoman, N G., Putu, M, Moeljadi. Djumahir. Atim Djazuli, A.(2014),"Factors Affecting Firms Value of Indonesia Public Manufacturing Firms" International Journal of Business and Management Invention,Vol.3,Issue.2,PP.35.44.
- Pankaj M. Madhani, (2014) "**Corporate Governance Compliance or Advantage?**" A National Research Journal (IssN2025-2250) Vol .4, No.1. PP96-104, January.
- Starovic, Danka. Stuart, Cooper & Matt Davis., (2004), " Maximizing Shareholders Value Achieving Clarity in Decision Making Technical Report" available at: www.cimaglobal.org.
- Sutthirak, Supawadee & Patthanij Gonjanar.,(2012) " The Effects from Asians Financial Crisis: Factors Affecting on the value Creation of Organization" International Journal of Financial Accounting Standards Board .
- World Bank,"(2012)" The Global Findex Database: Measuring Financial Inclusion & the Fintech Revolution.

الملاحق

قائمة إستقصاء

/السيد....

تحية طيبة وبعد....

تعد الباحثة دراسة بعنوان دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية ومدى إنعكاس ذلك على تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة

وتتطلب الدراسة إعداد قائمة إستقصاء، ونظراً لموقعكم الوظيفي ولما تحظون به من خبرة في هذا المجال، فقد تم إختياركم للمشاركة والإستفادة بآرائكم في الإجابة على الاسئلة الواردة في هذه القائمة في ضوء ممارستكم وخبراتكم العملية في مجال المراجعة. وتأمل الباحثة من سيادتكم التعاون معها في إستيفاء البيانات المتضمنة في قائمة الاستقصاء، علماً بأن ماتدلون به من معلومات سيعامل بسرية تامة، وسيقتصر إستخدام تلك المعلومات على أغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا،،،،

البيانات الشخصية:

- إسم المشارك في الإستقصاء (إختياري)

المتغيرات البحثية

- المتغير المستقل: حوكمة الشركات

آليات الحوكمة يقاس بالآليات الداخلية لحوكمة الشركات: تتضمن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات كلا من مجلس الإدارة، تشكيل مجلس الإدارة، مسؤولية مجلس الإدارة، لجنة التعينات والمراجعة.

- المتغير التابع: قيمة المنشأة تقاس بمؤشر جيمس توبين

يعتبر مقياس Tobins Q الذي قام بوضعه James Tobin من أكثر المقاييس شيوعاً لقياس قيمة المنشأة .

ويتم حساب نسبة Tobins Q وفقاً للمعادلة التالية:

$Tobins Q = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{إجمالي الإلتزامات} / \text{القيمة الدفترية لإجمالي الأصول}$.

- المتغير التابع: تفعيل القدرة التنافسية

الفرض الثاني: لا توجد علاقة معنوية بين فعالية عرض القوائم المالية وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.

برجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة التي تتوافق مع رأيكم:

أوافق تماماً	أوافق	محايد	أرفض	أرفض تماماً	الأسئلة الخاصة بالفرض الثاني
					1 - هل توافق على أن حوكمة الشركات من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات خاصة بعد تبني معظم دول العالم النظم الإقتصادية الرأسمالية التي يعتمد عليها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة.
					• هل توافق على أن تطبيق آليات الحوكمة بتؤدي إلي تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.
					• هل توافق على أن آليات الحوكمة بتؤثر على تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.
					• هل توافق على أن تطبيق آليات الحوكمة بتؤثر على قيمة المنشأة.

مخرجات التحليل الإحصائي

	Company		Valid Percent	Cumulative Percent
	Frequency	Percent		
Valid				
بالم هيلز	7	5.0	5.0	5.0
العز للسيراميك	7	5.0	5.0	10.0
الفنار للمقاولات	7	5.0	5.0	15.0
طلعت مصطفى	7	5.0	5.0	20.0
اعمار	7	5.0	5.0	25.0
السويدي	7	5.0	5.0	30.0
ماريدايف	7	5.0	5.0	35.0
نيوداب شمال الصعيد	7	5.0	5.0	40.0
ام ام جرب	7	5.0	5.0	45.0
دايس	7	5.0	5.0	50.0
أجواء	7	5.0	5.0	55.0
اراب	7	5.0	5.0	60.0
العربية لاستصلاح الزراعي	7	5.0	5.0	65.0
شكرة مصر للأسواق الحرة	7	5.0	5.0	70.0
اطلس	7	5.0	5.0	75.0
أكتوبر فارما	7	5.0	5.0	80.0
الإسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية	7	5.0	5.0	85.0
الإسكندرية للغزل والنسيج	7	5.0	5.0	90.0
الإسماعيلية مصر للدواجن	7	5.0	5.0	95.0
المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	7	5.0	5.0	100.0
Total	140	100.0	100.0	

REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT TOBINS

/METHOD=ENTER T1.

	Mean	Std. Deviation
هل توافق علي أن حوكمة الشركات من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات خاصة بعد تبني معظم دول العالم النظم الإقتصادية الرأسمالية	4.2000	.92293
هل توافق علي أن تطبيق آليات الحوكمة بتؤدي إلي تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.	4.0857	1.02827
هل توافق علي أن آليات الحوكمة بتوثر علي تفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.	4.1461	.86451
هل توافق علي أن تطبيق آليات الحوكمة بتوثر علي قيمة المنشأة وتفعيل القدرة التنافسية للمنشأة.	4.1714	.86451
القدرة التنافسية للمنشأة	4.1600	.83905
Valid N (listwise)		

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: قيمة TOBINS Q

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.651	.424	.424	.72111

a. Predictors: (Constant), تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة

فعالية عرض القوائم المالية

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	4.495	1	4.495	18.165	.000 ^b

د. حنان عبدالمنعم مصطفى حسن دور آليات الحوكمة في زيادة فعالية عرض القوائم المالية ومدى

Residual	146.014	68	2.147	
Total	150.509	69		

a. Dependent Variable: قيمة TOBINS Q

b. Predictors: (Constant), تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية

		Coefficients ^a				
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	0.951	.376		6.113	.000
	تطبيق آليات حوكمة الشركات وزيادة فعالية عرض القوائم المالية	.412	.101	.651	4.910	.000

a. Dependent Variable: قيمة TOBINS Q

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

Regression

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	قيمة TOBINS Q ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: القدرة التنافسية المنشأة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.420	.176	.173	.75200

a. Predictors: (Constant), قيمة TOBINS Q

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11.501	1	11.501	21.544	.000 ^b
	Residual	157.545	68	2.317		
	Total	169.046	69			

a. Dependent Variable: القدرة التنافسية المنشأة

b. Predictors: (Constant), قيمة TOBINS Q

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.910	.396		11.215	.000
	قيمة TOBINS Q	.400	.085	.420	4.874	.000

a. Dependent Variable: القدرة التنافسية المنشأة

Scalar Estimates (Group number 1 - Default model)

Maximum Likelihood Estimates

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
Second	<---	First	.828	.034	24.244	***	
Third	<---	Second	.484	.077	6.276	***	
Third	<---	First	.443	.069	6.405	***	

Standardized Regression Weights: (Group number 1 - Default model)

			Estimate
Second	<---	First	.922
Third	<---	Second	.481
Third	<---	First	.491

Variances: (Group number 1 - Default model)

	Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
e3	217.884	30.215	7.211	***	
e1	26.429	3.665	7.211	***	
e2	16.312	2.262	7.211	***	

Matrices (Group number 1 - Default model)

Total Effects (Group number 1 - Default model)

	First	Second
Second	.828	.000
Third	.844	.484

Standardized Total Effects (Group number 1 - Default model)

	First	Second
Second	.922	.000
Third	.935	.481

Direct Effects (Group number 1 - Default model)

	First	Second
Second	.828	.000
Third	.443	.484

Standardized Direct Effects (Group number 1 - Default model)

	First	Second
Second	.922	.000
Third	.491	.481

Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	First	Second
Second	.000	.000
Third	.400	.000

Standardized Indirect Effects (Group number 1 - Default model)

	First	Second
Second	.000	.000
Third	.443	.000

Model Fit Summary

CMIN

Model	NPAR	CMIN	DF	P	CMIN/DF
Default model	6	.000	0		
Saturated model	6	.000	0		
Independence model	3	445.335	3	.000	148.445

RMR, GFI

Model	RMR	GFI	AGFI	PGFI
Default model	.001	0.999		
Saturated model	.001	0.999		
Independence model	124.856	.366	-.267	.183

Baseline Comparisons

Model	NFI Delta1	RFI rho1	IFI Delta2	TLI rho2	CFI
Default model	0.999		0.999		0.999
Saturated model	0.999		0.999		0.999
Independence model	.001	.001	.001	.001	.001

Parsimony-Adjusted Measures

Model	PRATIO	PNFI	PCFI
Default model	.001	.001	.001
Saturated model	.001	.001	.001
Independence model	0.999	.000	.000

NCP

Model	NCP	LO 90	HI 90
Default model	.001	.001	.001
Saturated model	.001	.001	.001
Independence model	442.335	376.687	515.386

FMIN

Model	FMIN	F0	LO 90	HI 90
Default model	.001	.001	.001	.001
Saturated model	.001	.001	.001	.001
Independence model	4.282	4.253	3.622	4.956

RMSEA

Model	RMSEA	LO 90	HI 90	PCLOSE
Independence model	1.191	1.099	1.285	.001